الأمم المتحدة
الجزائر

تقرير
منظومة الأمم المتحدة
2020، الجزائر.

حقوق النشر

تقرير الأمم المتحدة السنوي - الجزائر 2020
نشرته منظومة الأمم في الجزائر
41 شارع محمد خودي البيار الجزائر
جميع الحقوق محفوظة © SNU الجزائر
Website: https://algeria.un.org/fr
Tweet: https://twitter.com/UNALGERIA
Facebook: https://web.facebook.com/UNALGERIA

تقرير
منظومة الأمم المتحدة
2020، الجزائر.

الفهرس:

تمهد 2

I. السياق: الجزائر، بلد يتحك 8

II. دعم الإجابة على جائحة كورونا 12
الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية 13
الاستجابة للأثر الاجتماعية والاقتصادي 20
III. نتائج تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي 21

التنويع الاقتصادي 23
التنمية الاجتماعية والبيئية 25
الحكم الراشد 28

IV. نتائج الدعم الإنساني 30
الدعم الثابت للاجئين الصحراويين 30
دعم اللاجئين والمهاجرين في السياق الحضري 32
V. دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030 34

VI. نتائج العمل المشترك: الانسجام والفعالية والنجاعة للأمم المتحدة المشتركة 35
التحليل والبرمجة 35
المبادرات المشتركة 35
تحليل بعد النوع الاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة 35
العمليات 36
الاتصال المشترك 36
VII. لمحة عن الشؤون المالية وتعبئة الموارد 37

VIII. أهدافنا لسنة 2021 38

NATIONS UNIES
ALGERIE

United Nations Country Team

UNIDO · UNDP · ILO · World Health Organization · UNFPA · unicef · UNODC · UNAIDS · FAO · UNESCO · unicri · UNHCR · IOM UN MIGRATION · WFP World Food Programme · UN VOLUNTEERS · International Trade Centre · United Nations Economic Commission for Africa · WIPO

الشركاءالحكوميين

وزارة الشؤون الخارجية
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
وزارة الصيد البحري و المنتجات الصيدية
وزارة الموارد المائية
وزارة البيئة
وزارة الثقافة
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية
وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات
وزارة الصناعة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
وزارة التربية الوطنية
وزارة الدفاع الوطني
وزارة العدل
وزارة التضامن الأسري و وضع المرأة
وزارة الشباب و الرياضة

شركاء مساهمين

تـمـ

معالي السيد صبري بوقادوم،
وزير الشؤون الخارجية.

يسعدني أن أضم صوتي إلى صوت العائلة الكبيرة للأمم المتحدة في الجزائر لتقييم حصيلة التعاون بين بلدي ومنظومة الأمم المتحدة لسنة 2020، وبهذه المناسبة أود أن أجدد التزام وعزم بلدي على مواصلة التزامه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 17 والانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لتجسيد أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

هذا وقد نجحنا عندما تم اتفقنا جميعا على إطلاق برنامج 2030 للتنمية المستدامة في إبرام عقد عالمي للقضاء على الفقر والجوع والتقليل من أوجه عدم المساواة، وعلى وجه الخصوص الحرص على ألا يتخلف أي شخص عن الركب.

وبذلك، قمنا ببعث الأمل في رؤية نمو عالمي مدعم وتجارة دولية خالية من كل التشوهات والتزاما أكثر تزايدا فيما يخص التمويل حتى نصبح حافز للتحول الذي نرغب فيه لتجسيد أهدافنا بحلول آجال 2030.

لكن الأزمة الصحية الغير مسبوقة الناجمة عن جائحة كورونا كوفيد- 19 لم تضع على المحك المنظومات الوطنية الصحية والاقتصادية والمالية والاجتماعية فحسب، بل وضعت على المحك كذلك صمودنا وقدرتنا على المقاومة معا وبشكل تضامني.

وقد بينت جائحة كورونا كوفيد- 19 الحاجة المتزايدة لعمل وطني مدعوم بعمل عالمي تكميلي وتضامني.

ولا يمكن للإجراءات أو الحلول الوطنية المنعزلة أن تساعد على التحكم في هذه الجائحة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية، إذ تحتم علينا طبيعتها العالمية وآثارها على تقديم إجابة متعددة الأطراف منسقة وشاملة وجماعية وقوية ومرنة من خلال تضامن متجدد مع البلدان والشعوب الأكثر فقرا وهشاشة.

ولا بد أن يغلب التعاون على كل إجراءاتنا قصد العمل مع بعضنا البعض للتغلب على هذه الجائحة لرفاه الجميع ورفاه الإنسانية جمعاء.

أما فيما يتعلق ببلدي، تحتل الرؤى والأولويات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة مكانة مرموقة في مخطط عمل الحكومة، وهي تقوم على الركائز التالية:

- طريقة حكم جديدة تتسم بالصرامة والشفافية وممارسة كاملة للحقوق والحريات،
- إصلاح مالي والدفع بالتجديد الاقتصادي.
- التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية من أجل إطار معيشة ذات جودة.
- سياسة خارجية ديناميكية واستباقية.
- تعزيز الأمن والدفاع القومي.

ويقوم مخطط العمل هذا الذي تم تعزيزه بتعزيز دولة القانون باعتماد عن طريق الاستفتاء مراجعة الدستور في 1 نوفمبر 2020 على نهج موازنة مبتكر وكذلك منظور لتنويع وتحويل الاقتصاد والذي يهدف إلى ترسيخه هيكليا بآفاق 2030 على طريق النمو من خلال المحافظة على المكتسبات وإعادة بعث وتعزيز النمو الاقتصادي في العديد من المجالات الشاملة على غرار: الوصول إلى المياه والصحة والطاقة والتربية والتكوين المهني والسكن والاتصالات السلكية واللاسلكية والمنشآت التحتية القاعدية.

مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني، يضع مخطط العمل هذا أولويات المواطنين على رأس القائمة، ومن دون تمييز في مجال الشغل والسكن والصحة والتعليم والوصول إلى المرافق العامة، وهي وحدها أمور كفيلة بضمان حياة كريمة للجميع.

كما يعد بناء مجتمع مستقر ومزدهر ومتطور أولوية قصوى لسياسة التنمية التي تقودها الجزائر، وهي سياسة تشهد على عزم الجزائر على تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة في مختلف برامجها للتنمية والتي تم إعدادها واعتمادها من خلال حوار اجتماعي شامل مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد برهنت منظومة الأمم المتحدة في الجزائر تحت قيادة المنسق المقيم على دعم فعال وذا نوعية عالية، ومما لا شك فيه هو أنه من الممكن لنا أن نعزز تعاوننا أكثر فأكثر في المستقبل تحت منظومة تنسيق متزايد في المجالات الإستراتيجية 2022 - 2026.

وفاءا لالتزامها لصالح تنمية مستدامة شاملة ومتضامنة، أجدد التزام الجزائر لمواصلة جهودها لتجسيد أهداف التنمية المستدامة معتمدة في ذلك على الدعم المتواصل والخبرات المثبتة لمختلف وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة في الجزائر.

تمهيد

كانت سنة 2020 سنة خاصة بالنسبة للتعاون بين الجزائر ومنظومة الأمم المتحدة في الجزائر.

وما ميز هذه السنة الأولى من "عقد من العمل" لبلوغ الأهداف 17 للتنمية المستدامة هي جائحة كورونا كوفيد-19 والتي شكلت العديد من التحديات، وقد أجبرت هذه الجائحة الدول والحكومات على إعادة توجيه أولوياتها الوطنية لمواجهة التهديد الصحي والاقتصادي والاجتماعي الذي لم يسبق له مثيل والذي فاجئ العالم كله.

سنة الذكرى 75 للأمم المتحدة، كانت سنة 2020 بمثابة اختبار لتنفيذ إصلاح منظومة التنمية للأمم المتحدة والتي تضع منظومة التنسيق وأهداف التنمية المستدامة في صلب عمل الأمم المتحدة، إصلاح قادته الجزائر التي لعبت دور ميسر مشارك.

وسمحت تحديات جائحة كورونا كوفيد – 19 للعالم بفهم مدى أهمية وصلة التضامن الدولي والعمل المتعدد الأطراف قصد تجسيد وعد التنمية المستدامة والشاملة والتي لا تدع أي أحد يتخلف عن الركب، عالم أين يمكن لكل فرد أن يعيش في سلام في كوكب صحي ويتمتع بكل الحقوق، وسمحت مشاورات الأمين العام على المستوى العالمي لأكثر من مليون شخص عبر العالم بما في ذلك في الجزائر بمشاركة آمالهم ومخاوفهم بالنسبة للمستقبل، لاسيما تلك المتعلقة بتغير المناخ والفقر وعدم المساواة والتمييز والفساد.

وبفضل منظومة صحية متينة وتدابير مساعدة للتكفل بآثار الجائحة، تمكنت الجزائر من التخفيف من حدة الأثر الصحي والاجتماعي والاقتصادي، لاسيما بالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفا، وهو مجهود ضخم تطلب تعبئة جهود بشرية ومالية كبيرة، ونحن نستغل هذه السانحة حتى نحيي كل الأشخاص المجندين قصد ضمان استمرارية الخدمات خلال فترة الحجر الصحي، وعلى وجه الخصوص العاملين في قطاع الصحة.

وقد بينت الأزمة الصحية مدى فعالية منظومة الأمم المتحدة المنسقة تحت قيادة المنسق المقيم والتي عملت بالشراكة للرد على هذه الحالة المستعجلة.

وفي إطار روح الإصلاح، قامت منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة بتعبئة خبرتها قصد دعم بأفضل طريقة ممكنة مخطط الرد على جائحة كورونا كوفيد-19 في الجزائر، كما قامت أيضا بوضع دعم منسق ما بين الوكالات من خلال مخطط دعم صحي وتحليل سريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي ومخطط إعادة بعث ما بين الوكالات والذي يستجيبللأولويات الوطنية، هذا وقد تم بدل جهد خاص قصد تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات المستعجلة للرد، لاسيما التموين بوسائل وتجهيزات الحماية بأسعار جد تنافسية، كما خصت جهود تعبئة الموارد كذلك أولويات التنمية والدعم للاجئين الصحراويين واللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية والمهاجرين وذلك قصد التأكد من عدم

إيريك أوفرفاست.
منسق مقيم لمنظومة الأمم المتحدة.

تخلف أي أحد عن الركب، وكان هناك عمل مدعوم من قبل العديد من شركاء التنمية في إطار متعدد الأطراف ونحن هنا نتوجه لهم بشكرنا الخالص.

ولأول مرة، قامت وزارة الشؤون الخارجية ومنظومة الأمم المتحدة بإطلاق فضاء للحوار مخصص لتمويل التنمية المستدامة، هذا وقد وضع المنتدى الأول للشركاء في التنمية المنظم في نهاية سنة 2020 الأسس لتنسيق أكبر وأكثر فعالية للشراكة لصالح أهداف التنمية المستدامة. وقد أطهرت الجزائر هذه السنة التزامها بأجندة 2030 من خلال مساهمات مالية لصالح منظومة التنسيق التي تم وضعها من قبل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

على غرار العديد من البلدان، تواجه الجزائر عدة تحديات هامة اليوم قصد الحفاظ على وتيرة تقدم التنمية المستدامة والتي تضعها على رأس القارة الإفريقية وفي العالم العربي وفقا للتقرير العالمي حول التنمية المستدامة "لشبكة التنمية المستدامة" « Sustainable Development Network » في طبعته لسنة 2020.

ويستعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية لتعاوننا المتين والمتنامي وكذلك الثقة لسنة 2020، كما يعكس مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالأنشطة المحددة في مخططات العمل المشتركة لسنة 2020 - 2021 استجابة للأولويات الوطنية، كما يعكس هذا التقرير رؤية الأمين العام للأمم المتحدة لمنظومة أممية أكثر شفافية ومسئولة وموجهة نحو النتائج خدمة لتجسيد أجندة 2030.

ا. الجزائر تتحرك

شهد عام 2020 في الجزائر عدة فعاليات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ صادق البرلمان على مخطط عمل الحكومة 2020 - 2024 في فبراير 2020، وهو ورقة طريق تدور حول نموذج جديد للحكم وتوجه اقتصادي جديد، قائم على التنويع الاقتصادي وتعزيز الصناعة وريادة الأعمال و"ثروات بديلة جديدة".

يهدف هذا النهج لصالح التنمية البشرية إلى تقليص الفجوات والتفاوتات بين المناطق (مناطق الظل (ومواصلة السياسة الاجتماعية القائمة على التضامن مع السكان الضعفاء.

وقصد الاستجابة لوضعية كوفيد 19، وضعت الحكومة استجابة صحية متعددة القطاعات منذ بداية الجائحة، ومن المؤكد أن تدابير الوقاية الصارمة مثل إغلاق الحدود منذ مارس 2020 وتخصيص المساعدات للأسر الأكثر تضرر ا قد خففت من حدة الأثر على المواطنين، هذا وتُوجت هذه الإستراتيجية ببدء حملة التلقيح في يناير 2021.

على الصعيد السياسي، تم الإعلان عن تعديل الدستور وتجديد المؤسسة البرلمانية كإصلاحات أولوية في خارطة طريق رئيس

الجمهورية التي تهدف إلى استعادة الثقة بين المواطنين وقادتهم والاستجابة للمطالب الشعبية للتغيير السياسي والمؤسسي.

عزز الدستور الجديد الذي تم اعتماده عن طريق الاستفتاء في غرة نوفمبر دور البرلمان والوزير الأول وأكد على استقلالية القضاء من خلال إنشاء محكمة دستورية وسلطة عليا للشفافية (يتم تحديدها، برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، وتم الإعلان عن انتخابات تشريعية مسبقة في يونيو 2021.

هذا وعانى الاقتصاد الجزائري من انكماش كبير مقدر بنحو 4.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 في ظل التأثير المشترك لتدابير الاحتواء والانخفاض في عائدات صادرات المحروقات الناجم عن انهيار أسعار النفط وتفاقمه بسبب وباء كوفيد - 19، وعلى الرغم من ضغوط الاقتصاد الكلي، حافظت الحكومة على سياستها الاجتماعية وزادت من ميزانية الاستثمار العام بحوالي 10 ٪ لعام 2021، كما تم إطلاق خطة إنعاش اقتصادي في نهاية عام 2020 تحدد ثلاثة محاور للنمو: ريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية.

وكان للجائحة تأثير قوي على عمل وكالات الأمم المتحدة التي أعادت توجيه جهودها المشتركة نحو الدعم الفوري للاحتياجات

الصحية والعواقب الاجتماعية والاقتصادية على أساس تحليل الأثر الذي أجراه فريق الأمم المتحدة ووفق ا للأولويات المحددة مع الحكومة الجزائرية والمنعكسة في إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد 19.

هذا ويقع تأثير جائحة كوفيد 19 في صميم التحليل المشترك القطري الذي أجراه فريق الأمم المتحدة في نهاية عام 2020، هذا وتضع التحديات الشاملة ومسرعات التنمية التي حددها هذا التحليل الأساس للتفكير مع الحكومة الجزائرية بشأن أولويات إطار التعاون الجديد 2022 - 2026، والذي سيكون بمثابة قاعدة لإعداد برامج وكالات الأمم المتحدة الموقعة.

COVID-19
RESPONSE

II. الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية الناجمة عن جائحة كورونا - كوفيد 19

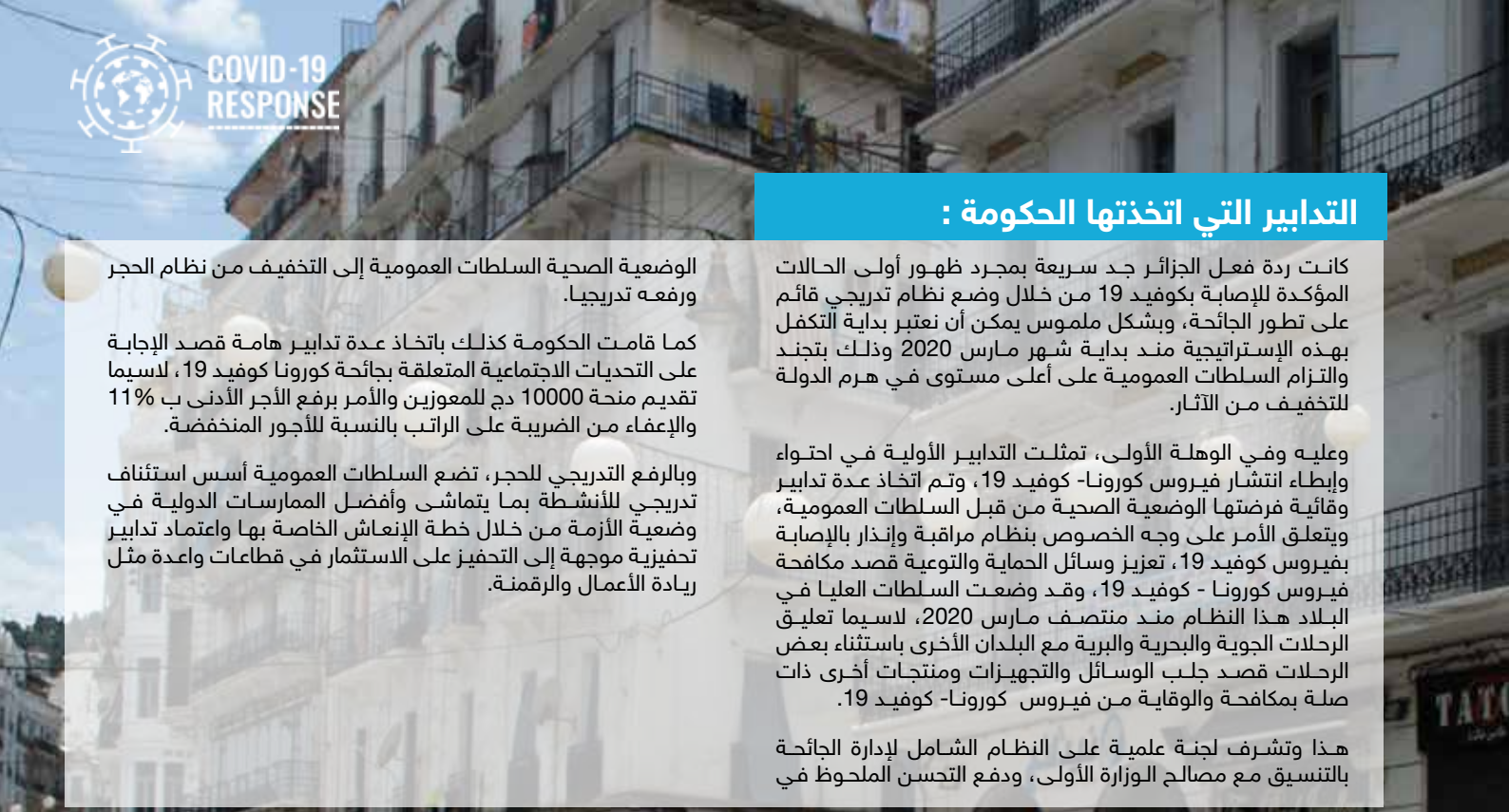

التدابير التي اتخذتها الحكومة :

كانت ردة فعل الجزائر جد سريعة بمجرد ظهور أولى الحالات المؤكدة للإصابة بكوفيد 19 من خلال وضع نظام تدريجي قائم على تطور الجائحة، وبشكل ملموس يمكن أن نعتبر بداية التكفل بهذه الإستراتيجية منذ بداية شهر مارس 2020 وذلك بتجند والتزام السلطات العمومية على أعلى مستوى في هرم الدولة للتخفيف من الآثار.

وعليه وفي الوهلة الأولى، تمثلت التدابير الأولية في احتواء وإبطاء انتشار فيروس كورونا- كوفيد 19، وتم اتخاذ عدة تدابير وقائية فرضتها الوضعية الصحية من قبل السلطات العمومية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بنظام مراقبة وإنذار بالإصابة بفيروس كوفيد 19، تعزيز وسائل الحماية والتوعية قصد مكافحة فيروس كورونا - كوفيد 19، وقد وضعت السلطات العليا في البلاد هذا النظام منذ منتصف مارس 2020، لاسيما تعليق الرحلات الجوية والبحرية والبرية مع البلدان الأخرى باستثناء بعض الرحلات قصد جلب الوسائل والتجهيزات ومنتجات أخرى ذات صلة بمكافحة والوقاية من فيروس كورونا- كوفيد 19.

هذا وتشرف لجنة علمية على النظام الشامل لإدارة الجائحة بالتنسيق مع مصالح الوزارة الأولى، ودفع التحسن الملحوظ في الوضعية الصحية السلطات العمومية إلى التخفيف من نظام الحجر ورفعه تدريجيا.

كما قامت الحكومة كذلك باتخاذ عدة تدابير هامة قصد الإجابة على التحديات الاجتماعية المتعلقة بجائحة كورونا كوفيد 19، لاسيما تقديم منحة 10000 دج للمعوزين والأمر برفع الأجر الأدنى ب 11% والإعفاء من الضريبة على الراتب بالنسبة للأجور المنخفضة.

وبالرفع التدريجي للحجر، تضع السلطات العمومية أسس استئناف تدريجي للأنشطة بما يتماشى وأفضل الممارسات الدولية في وضعية الأزمة من خلال خطة الإنعاش الخاصة بها واعتماد تدابير تحفيزية موجهة إلى التحفيز على الاستثمار في قطاعات واعدة مثل ريادة الأعمال والرقمنة.

استجابة منظومة الأمم المتحدة :

منذ بداية الجائحة، قدمت منظومة الأمم المتحدة دعمها بطريقة متسقة مع المخطط الوطني للتحضير والرد على تهديد الإصابة بفيروس كورونا- كوفيد 19 للحكومة الجزائرية وهذا من خلال المحاور الخمسة التالية: (i) شراء المعدات والتجهيزات، (ii) تعبئة الموارد، (iii) دعم تقني صحي، (vi) الاتصال، (v) دعم المجموعات الهشة.

وبطلب من الحكومة، قامت وكالات منظومة الأمم المتحدة في الجزائر – تحت إشراف المنسق المقيم بالتقرب من الشركاء في التنمية والقطاع الخاص.

ومن بين النتائج المحققة، يمكن أن نذكر:

شراء والتموين بالمعدات الطبية:

خلقت الأزمة الصحية لكوفيد 19 والتي هزت المنظومات الصحية عبر العالم حاجة غير مسبوقة لوسائل ومعدات الحماية، ولم تدخر الجزائر أي جهد لتجهيز هياكلها الصحية وحماية مواطنيها من خطر الفيروس، هذه الجهود التي دعمتها منظومة الأمم المتحدة من خلال مراكز شرائها في كوبنهاغن (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف) وفي جنيف (المنظمة العالمية للصحة).

مجموعات أخذ العينات و المواد الاستهلاكية

154 507

وسمح هذا الدعم للحكومة الجزائرية الاستفادة من تموين بوسائل ومعدات الحماية بأسعار تنافسية وتوافر سريع نسبيا، هذا وتم استلام الدفعات الأولى لوسائل التشخيص والاختبار ومعدات الحماية الفردية في مايو 2020 .

مجموعات معدات الوقاية الشخصية (PPEs)

511 843

وبفضل حشد الموارد، ساهمت الوكالات في جهود وزارة الصحة للوقاية والسيطرة على هذا المرض، كما قدمت وكالات الأمم المتحدة كذلك دعما للفاعلين في المجتمع المدني على غرار الهلال الأحمر وجمعية أقواس وإيدز الجزائر وجمعية الحماية من السيدا في الجزائر وجمعية أنيس وجمعية الشباب المتطوع والمواطنة و SOS قرية الطفولة دراية وجمعية CEDRE والفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال توفير تجهيزات الحماية الفردية الموجهة للعاملين الصحيين (بما في ذلك القابلات قصد ضمان ولادات من دون خطر) والمتدخلين المجتمعيين، ووسائل تشخيص ومعدات طبية.

وعليه، تم تجهيز مختلف الهياكل الصحية عبر التراب الوطني، لاسيما ورقلة وتمنراست ومعهد باستور الجزائر العاصمة أو حتى مصالح الولادة لمستشفى بوفاريك والمدية واللذان يغطيان الولايات المجاورة مثل بليدة وتيبازة وعين الدفلى.

المعدات (بما في ذلك 20 مكثف أكسجين و 5 أجهزة (Genexpert

1 427

كما تم كذلك دعم قدرات خلايا الأزمة للرد على كوفيد 19 من خلال اقتناء معدات إعلام آلي قصد تحسين إدارة وتحليل البيانات المتعلقة بكوفيد 19، وتم التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية قصد شراء معدات ووسائل حماية في ديسمبر وهو ما يسمح باستلام أولى الدفعات مطلع سنة 2021.

مجموعات التشخيص

159 948

تعبئة موارد كوفيد 19:

دفعت الأزمة الفريق القطري للأمم المتحدة إلى تركيز جهوده على تعبئة الموارد للإجابة على كوفيد 19، وذلك من دون إهمال متابعة البحث عن تمويلات لمشاريع التنمية، وتمحورت هذه الإستراتيجية حول: اتصال شفاف ومتواصل ومستهدف مع الشركاء التقليديين، تحديد وتوعية الشركاء المحتملين والتبليغ المتواصل للنتائج على غرار المشاركة المنتظمة لنشرية كوفيد 19 لمنظومة الأمم المتحدة. وتشكر منظومة الأمم المتحدة الشركاء في التنمية ومؤسسات القطاع الخاص الذين لبوا طلب الدعم الذي تقدمت به الحكومة وبفضل تعبئة الموارد، ساهمت الوكالات في جهود وزارة الصحة للوقاية والسيطرة على هذا المرض، كما قدمت وكالات الأمم المتحدة كذلك دعما للفاعلين في المجتمع المدني على غرار الهلال الأحمر وجمعية أقواس وإيدز الجزائر وجمعية الحماية من السيدا في الجزائر وجمعية أنيس وجمعية الشباب المتطوع والمواطنة و SOS قرية الطفولة دراية وجمعية CEDRE والفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال توفير تجهيزات الحماية الفردية الموجهة للعاملين الصحيين (بما في ذلك القابلات قصد ضمان ولادات من دون خطر) والمتدخلين المجتمعيين، كواشف تشخيص ومعدات طبية.

COVID-19 RESPONSE

الرد على أزمة كوفيد 19 :

مثل حشد الموارد أحد المحاور الرئيسية للدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة للرد على كوفيد 19، إذ ومنذ الإعلان أن أولى الحالات في الجزائر، وحد المنسق المقيم ورؤساء الوكالات جهودهم لحشد الموارد من مختلف شركاء التنمية والقطاع الخاص، وتمثل الهدف الأساسي في تمويل مشتريات الطوارئ وحزم الوقاية والحماية والتشخيص والعتاد الطبي.

وبالإضافة إلى الموارد التي تم تعبئتها من خلال الصناديق العالمية والصناديق الخاصة بالوكالات، تمكنت منظومة الأمم المتحدة في الجزائر من الاعتماد على سخاء الشركاء، ويكمن النجاح الكبير في تعبئة 50 م دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية موجهة لتعزيز الهياكل الاستشفائية الوطنية من خلال اقتناء العتاد الطبي ووسائل الحماية للعاملين في الصفوف الأمامية لمجابهة الجائحة، ومن خلال بدل نفس الجهود، تمكنت اليونيسيف والمنظمة العالمية للصحة من تعبئة على التوالي 3.6 م دولار أمريكي و 2 م دولار أمريكي.

من جهتها، تعاونت منظمة الأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية مع وزارة الصحة لتعبئة 200000 دولار من الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا.

كما نسقت منظمة الأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية مع الصندوق العالمي ووزارة الصحة مساهمة إضافية بقدر 137000 دولار أمريكي لشراء عتاد وكواشف إضافية، وساهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الجهد ب 12000 دولار أمريكي لدعم مواصلة خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لدى متعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

World Health Organization

WHO المكتب الإقليمي	COVAX/GAVI Secretariat			(DFID)		
60 000 الإقليمي	35 000 عالمي	100 000 عالمي	1 021 236 عالمي	298 000 عالمي	77 000 عالمي	361 000 محلي

UNDP

UNDP Global			متعاملون إقتصاديون Oxy (Anadarko سابقا) و Bayer و Lilly و AMGEN
390 920 عالمي	162 000 محلي	51 600 000 محلي	171 745 محلي

unicef
unite for children

		UNICEF المكتب الإقليمي			
500 000 الإقليمي	819 729 الإقليمي	500 000 الإقليمي	499 457 محلي	1 500 000 محلي	114 000 محلي

UNAIDS

UNAIDS RST/MENA	Global Fund to Fight AIDS
15 000 الإقليمي	357 000 عالمي

UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

UNODC/Fonds UBRAF
12 000 عالمي

HUMANITARIAN

IOM
UN MIGRATION

				(FCDO)
12 0 000 محلي	2 410 500 الإقليمي	12 000 محلي	25 000 الإقليمي	298 000 الإقليمي

مجموع **60 مليون $ (USD)**

متعاملون إقتصاديون
Oxy (Anadarko سابقا) و Bayer و Lilly و AMGEN في قطاعات الهيدروكربون أوالأدوية أو التكنولوجيا الحيوية الطبية، استجاب الجميع لنداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصحوؤث. شركة المتخصصة FADERCO كما تبرعت في منتجات النظافة بمنتجاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي قام توزيعها على الجمعيات المسؤولة عنتلبية احتياجات الفئات الضعيفة.

الدعم التقني الصحي ومواصلة العلاج:

دعمت المنظمة العالمية للصحة السلطات الصحية في التبليغ والتحديث المنتظم لمعايير الوقاية والتكفل والعلاج من مرض كوفيد 19، وفيما يخص التنسيق والرقابة الوبائية، ساهم الدعم المقدم بشكل خاص في (i) تعزيز أنشطة متابعة الحالات التي كانت على اتصال (منصة GoDATA) و (ii) تكوين موظفي وزارة الصحة على المراقبة في نقاط الدخول (البرية، الجوية والبحرية) للإقليم. كذلك وفي إطار التنظيم الصحي الدولي 2005 ، عرفت مراكز المراقبة الصحية في الحدود إعادة بعث نشاط حقيقي سواء على مستوى تعزيز القدرات أو وسائل الكشف ومتابعة المسافرين.

وساهمت منظمة اليونيسيف بدورها مع وزارة الصحة في النتائج التالية: (i) زيادة قدرات المخابر الوطنية (2000 كاشف RT-PCR في اليوم) بفضل جلب جهاز أوتوماتيكي PCR وكواشف تشخيص من مركز مشترياتها، (ii) القدرات الوطنية لجمع وتحليل البيانات مدعومة بجهاز تكنولوجيا اتصال ولوحات الكترونية لدعم تفعيل تطبيق Covid Tracker، قدرات موظفي الصحة المدرسية التي تم تعزيزها في مجال الوقاية والكشف والتكفل بأثر كوفيد 19 على الصحة الذهنية للأطفال.

كما دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وزارة الصحة – مديرية السكان في الدراسات حول أثر كوفيد 19 على مواصلة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم النسل، وكذلك في إنتاج ومضات إذاعية وتلفزيونية قصد توعية السكان بمواصلة خدمات الصحة الإنجابية/ تنظيم النسل ووصولهم إليها خلال فترة كوفيد 19، ومند ظهور أولى بوادر الجائحة في الجزائر أظهر برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل ملموس دعمه للحكومة الجزائرية من خلال تعبئة في وقت قياسي أموال من القطاع الخاص المتعدد الجنسيات المقيم في الجزائر (ومن الصندوق العالمي)بالتعاون مع الأمم المتحدة المعني بنقص المناعة البشرية قصد اقتناء عتاد الكشف لصالح معهد باستور الجزائر، وبعد ذلك أوكلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مهمة إدارة مشروع " الإجابة المتضامنة للاتحاد الأوروبي ضد جائحة كورونا كوفيد 19 في الجزائر" بميزانية 50 م دولار أمريكي، ويقوم هذا البرنامج في المرحلة الأولى على شراء أجهزة طبية وأجهزة حماية موجهة للموظفين الصحيين مسهلة بذلك مواصلة تقديم خدمات ذات جودة وكشف مبكر عن مرض كوفيد 19 وتكفل أمثل بالمرضى عبر كل التراب الوطني، كما يقوم المشروع كذلك على إجراء دورات تكوينية عملية مستهدفة لفائدة بعض الفئات من العاملين الصحيين قصد ضمان الفعالية القصوى لاستخدام الأجهزة الصحية.

كما يهدف المشروع إلى دعم الإستراتيجية الوطنية لتوعية المجتمع المدني، هذا الأخير كذلك تم إشراكه في المساهمة من خلال مشاريع تعاون جارية وبين عن قدراته على التكيف مع سياق الطوارئ، لاسيما بفضل تحويل ورشات خياطة الملابس إلى ورشات لتصنيع الأقنعة الواقية وإشراك المساجين في الجهود الوطنية وتنظيم حملات توعية لفائدة السكان حول سلوكيات الوقاية على المستوى المحلي.

مواصلة الوصول إلى التعليم وخدمات : حماية الطفولة

تسببت جائحة كورونا كوفيد 19 في صدمة غير مسبوقة عبر التاريخ لمنظومات التعليم، إذ أحدثت بذلك خللا في حياة ما يقارب 1.6 مليار تلميذ وطالب في أكثر من 190 بلدا من مختلف القارات، وقد خص غلق المدارس وأماكن التعليم الأخرى 94% من السكان المتمدرسين في العالم.

وقصد المساعدة على التخفيف من حدة أثر الإغلاق والتدابير الصحية على التعليم ورفاه الأطفال في الجزائر، قدمت منظمة اليونيسيف دعما لوزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بالتعليم عن بعد وإعادة فتح المؤسسات التعليمية واستئناف الأنشطة البيداغوجية بكل أمان.

اجهزة حماية لأكثرمن

360k مرشح في البكالوريا

وبالتشاور مع السلطات، قامت بإعداد ونشر أدلة وقاية لصالح موظفي الصحة المدرسية في إطار برنامج الصحة المدرسية قصد دعم المديرية العامة للوقاية وترقية الصحة، كما تم تقديم دعم كذلك قصد تنفيذ إطار لإعادة فتح المدارس تم إعداده بالشراكة مع اليونسكو واليونيسيف والبنك العالمي وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وحملة توعية قصد العودة إلى المدارس بالشراكة مع وزارة التربية الوطنية.

كما دعمت منظمة اليونيسيف كذلك تنظيم الامتحانات الوطنية لشهادتي التعليم المتوسط والباكالوريا وذلك من خلال تقديم أجهزة حماية فردية وموزعات جدارية للمحلول الكحولي وأقنعة صالحة لإعادة الاستعمال لصالح 360.000 مترشح وكذلك العمال المؤطرين على مستوى 1000 مركز امتحان.

كما استفاد المفتشون ومستشارو الإرشاد والتوجيه المدرسي من تعزيز القدرات في مجال التكفل النفسي التربوي للتلاميذ من خلال دعم اليونيسيف، لاسيما تكوين نواة مركزية للمكونين (30) وكذلك تكييف وتوزيع "حزمة تكوين استعداد الأستاذ" « Teacher preparedness training package » (عملية آمنة ومساواة في التعليم وحماية الرفاه) والتي تهدف إلى دعم الأساتذة وذلك من خلال تقديم معلومات وأدوات بيداغوجية عملية لمواجهة التحديات الفورية للتحضير للعودة إلى المدرسة مهما كان شكل تلك العودة.

وساهمت منظمة اليونيسيف أيضا في مواصلة التعلم من خلال تعزيز منصة التعلم الالكتروني e-learning الخاصة بوزارة التربية الوطنية، كما دعمت تجربة نموذجية في مجال ترقية التعليم الرقمي على مستوى 10 مدارس ابتدائية مستهدفة بذلك 1500 تلميذ.

وقصد دعم مواصلة وجودة خدمات حماية الطفولة المكيفة مع سياق كوفيد 19، في هذا السياق الذي ينطوي على خطر زيادة العنف، تعاونت اليونيسيف مع الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة قصد تعزيز قدرات تدخل "وحدة التنديد بالمساس بحقوق الطفل."، مستقبلة حوالي 10000 مكالمة في اليوم، وعزز المهنيون 35 للرقم الأخضر 11 - 11 من جهة من قدرتهم على معالجة الحالات وذلك بفضل فهم أفضل للحق القائم على المصلحة العليا للطفل، ومن جهة أخرى تحسين ممارساتهم في مجال الاتصال والاستماع وإدارة حالات المساس بحقوق الطفل.

منصة التعلم الإلكتروني

10 المدارس الابتدائية

حلول محلية مبتكرة: كورونا هاكتون:

قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر من خلال مختبره لتسريع التنمية الدعم المالي والتقني لمبادرة تحدي الشركات الناشئة الجزائرية (ASC) في تنظيم هاكاثون كورونا استجابة لفيروس كوفيد 19 . وبعد عملية طويلة من وضع خرائط الحلول، تم تحديد 60 مشروعا في جميع أنحاء الجزائر حول مواضيع مختلفة (التكنولوجيا المالية، التجارة الإلكترونية، الاستشارات عن بعد، التعليم الإلكتروني) وتم اختيار 05 مشاريع مبتكرة لمرحلة التجربة، بما في ذلك المنصات عبر الإنترنت PAYINI (الدفع النقدي) و WeTeach (التعليم) بهدف تطوير التجارة الإلكترونية في أوقات الأزمات حيث استفادت من الدعم الفني المشخص في مجالات مختلفة وذلك وفق ا لاحتياجات ومستوى نضج المشروع.

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ بداية الجائحة، أجرى مختبر تسريع التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية إحصاءا أسبوعي اللحلول المبتكرة الناتجة عن حيوية النظام البيئي للابتكار الجزائري في مواجهة التحديات التي يفرضها فيروس كوفيد - 19 (الملخص المحلي).

هذا وأطلقت اليونسكو حملة استشارية مع الشباب المغاربي حول الحلول المبتكرة لمواجهة تأثير الأزمة الصحية، لاسيما في الموضوعات المتعلقة بولاية اليونسكو مثل التعليم من أجل المستقبل والوصول إلى الثقافة.

اتصال التوعية والوقاية من كوفيد 19:

بدلت وكالات منظومة الأمم المتحدة جهودا هامة في مجال الاتصال قصد تعزيز الالتزام المجتمعي وتوعية الساكنة في سياق الإجابة على كوفيد 19.

وفي هذا الصدد، قامت اليونيسيف والمنظمة العالمية للصحة بالإعداد المشترك لمخطط مشترك لدعم التبليغ عن الخطر والالتزام المجتمعي بمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبخصوص مخطط الاستعداد والإجابة على تهديد الإصابة بفيروس كورونا- كوفيد 19، سمح هذا المخطط ببلوغ النتائج التالية:

نشر رسائل التوعية والإعلام بفيروس كورونا- كوفيد 19، بلوغ 6 ملايين شخص منذ فبراير 2020 من خلال اليونيسيف والتي ساهمت كذلك في إعداد فيديو تحسيسي بالشراكة مع متعامل الهاتف النقال (موبيليس)، حيث تم نشره في الوكالات التجارية 150 التابعة لموبليس وعلى القناة التلفزيونية الوطنية العمومية و 4 قنوات أخرى خاصة وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

من جانبها، مكنت منظمة الصحة العالمية من خلال التوزيع اليومي لتقارير المتابعة والتقييم (282 تقرير رسمي في عام 2020) لجائحة كوفيد إبقاء شركائها الوطنيين والدوليين على اطلاع منتظم بتطور الوضع الوبائي والتدابير الوقائية وآليات التكفل بحالات كوفيد 19 المؤكدة.

ودعما منها لوزارة الصحة، سمحت أدوات التوعية للوقاية من فيروس كورونا- كوفيد 19 التي طورتها منظمة الصحة العالمية بالوصول إلى 20 مليون عائلة، وتم نشر هذه الأدوات التي تم إعدادها باللغات الثلاث (العربية والأمازيغية والفرنسية) من خلال قنوات كلاسيكية للاتصال ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي لوكالات منظومة الأمم المتحدة والحكومة وعلى الانترنت، ومضتين تلفزيونيتين وإذاعيتين حول رفع الحجر والتباعد الاجتماعي و 4 ريبورتاجات تم إعدادها من قبل فريق الاتصال التابع لمنظمة الصحة العالمية.

وتم تكوين 1500 شخص من بين موظفي الإعلام والصحة المدرسية والجامعية والمجتمع المدني في إطار تعزيز قدرات قطاع الصحة في مجال التبليغ عن المخاطر والالتزام المجتمعي.

وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان الجزائر في الحملة الإقليمية "متضامنون مع القلوب الرحيمة" التي أطلقها المكتب الإقليمي للدول العربية، رسائل تضامن وشكر لعمال القطاع الطبي والشبه طبي، على وجه الخصوص القابلات، هذه الرسائل التي تم إيداعها على نطاق واسع عبر منصات التواصل.

من جهتها منظمة اليونسكو، وفي إطار التزامها بتوعية وتمكين الشباب والشابات، واستجابة لأزمة كوفيد 19 العالمية أطلقت يوم الاثنين 20 أبريل 2020 بالشراكة مع جمعية سيدرا في الجزائر وجمعية مبادرات المواطنة في المغرب و نفزاوة NEFZAWA في تونس، وبالتعاون مع إذاعة مونتي كارلو الدولية مبادرة "الشباب المغاربي في العمل لمواجهة تحديات كوفيد 19".

دعم للسكان الأكثر هشاشة:

ساهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ضمان مواصلة الأنشطة المشتركة للوقاية من الايدز لدى متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في إطار تنفيذ المخطط المشترك للأمم المتحدة حول فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز 2020 - 2021 .

وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وزارة الصحة في تقييم سريع لاحتياجات المنظمات الغير حكومية والقيام بدراسة استطلاعية لدى الأشخاص الذين يعيشون بفيروس الايدز قصد ضمان مواصلة الخدمات لهؤلاء الأشخاص والسكان الرئيسيين والضعفاء في سياق كوفيد 19.

وفي إطار مشروع إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت تصرف بعض فئات المحبوسين الضعفاء وعائلاتهم وسائل حماية فردية ضرورية لمواصلة الزيارات العائلية على مستوى غرف الزيارة، أي 5000 قناع واقي، 1500 لتر من السائل الكحولي و 2000 حزمة كاملة للحماية، كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية أيضا في تلبية احتياجات المحبوسين الذين يعانون من إعاقة أو لديهم شخص من عائلاتهم في حالة إعاقة وذلك من خلال تقديم 225 كرسي متحرك وعصا وأجهزة سمع.

كما تكفلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال سنة 2020 باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في وضعية هشاشة (مساعدة طبية، مساعدة نفسية اجتماعية، إيواء، مساعدات غذائية وغير غذائية). وقصد ضمان مساعدة فورية، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بتعزيز دعمهما للمستفيدين من خلال وضع آليات (خط ساخن 24 / 7 ، تخصيص خط هاتف، مجموعات واتساب، ورسائل نصية قصيرة). وأدوات مدمجة لتسهيل تسجيل وإعداد مراجع ومساعدة عن بعد.

مساعدة المالية للإسكان
370 لاجئ

وبهذا، ومند بداية جائحة كوفيد 19 ، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة سنوية نقدا لفائدة 610 لاجئا وطالب لجوء، من جهة أخرى استفاد 593 شخصا يدخلون في نطاق اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مساعدة استثنائية نقدا بفضل كيفيات توزيع مكيفة، لاسيما التسليم المنزلي عن طريق فرق متنقلة.

كما تم تقديم مساعدة مالية للسكن لفائدة 370 لاجئ ، بينما تم إيواء 291 لاجئ في وضعية هشاشة في شقق وفرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (من بينها 51 إيواء طارئة لأشخاص في حالة خطر).

ولغرض التحسين من توعية المهاجرين، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة عدة حملات إعلامية عبر صفحتها الخاص على الفايسبوك (5000 مشترك ، من المهاجرين بشكل رئيسي) حول الحماية من كوفيد 19 والمكافحة ضد الاتجار بالبشر وترقية المساواة بين الجنسين.

دعم اللاجئين الصحراويين في إطار كوفيد 19:

ردت وكالات الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، اليونيسيف) ومجتمع المنظمات الغير حكومية التي تنشط في مخيمات اللاجئين بتندوف على الأزمة الصحية من خلال تكييف تنفيذ أنشطتها وإطلاق أنشطة جديدة قصد التقليل من خطر انتشار كوفيد 19 في المخيمات.

وعلى هذا النحو، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة واليونيسيف والمنظمات الغير حكومية نداء تمويل مشترك بقيمة 15 مليون دولار أمريكي قصد تلبية احتياجات الصحة العمومية والانعكاسات الإنسانية الفورية لجائحة كورونا كوفيد 19 في مخيمات اللاجئين الصحراويين، وشملت الإجابة المشتركة على تدابير قصد (1) منع انتشار كوفيد 19 بين اللاجئين الصحراويين، (2) تقديم الرعاية اللازمة للمرضى المصابين بفيروس كوفيد 19، (3) تكييف برامج الصحة والتعليم والأمن الغذائي والحماية والمياه/الصرف الصحي/النظافة قصد التخفيف من أثار الجائحة، وتم تمويل النداء بحوالي 46% من دون احتساب وضع تحت التصرف من قبل الحكومة الجزائرية مستشفى ميداني لضمان كل الخدمات والمساعدة الطبية اللازمة خلال فترة الجائحة (ما يمثل 20% من النداء). ومند الإعلان عن أولى الحالات المشتبه فيها في المخيمات، لجأت الوكالات الإنسانية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، اليونيسيف) إلى تعزيز قدرات إدارة الحالات في المخيمات ووضع نظام إعلام واتصال قصد مكافحة التحريف الإعلامي والإشاعات، وعليه قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتكييف الهياكل القاعدية الصحية في المخيمات مع سياق كوفيد 19 (إعادة تأهيل مستشفى الرابوني، إنشاء مصلحة كوفيد 19 مدعمة بأجهزة أوكسجين ووسائل الحماية المناسبة، ودعائم لمراكز العزل، وتكييف دوائر التكفل...إلخ) ووضع تجهيزات خاصة بالإجابة على كوفيد 19.

وقدمت منظمة اليونيسيف بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى 100000 كاشف و 200000 قناع صالح لإعادة الاستعمال و 20000 لتر من الصابون السائل و 7000 سائل كحولي معقم و 20 آلة أكسجين و 52 عبوة أكسجين كلها تم تقديمها من طرف اليونيسيف من مركز مشترياتها موجهة لفائدة اللاجئين الصحراويين، وردا على الأزمة الصحية، دعمت منظمة اليونيسيف إعداد دروس تلفزيونية تستهدف أكثر من 31000 طفل، وتم إطلاق حملة توعية قصد ضمان عودة أكثر أمنا إلى المدارس.

دورا تتلفزيونية تستهدف أكثر من اللاجئين

31 000 طفل

وقصد مكافحة اللأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين بسبب الأثر الاقتصادي للأزمة الصحية، زاد برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة من عدد المستفيدين من مساعداته الغذائية العامة بحوالي 20000 لفائدة اللاجئين والعاملين اليوميين والتجار وسائقي سيارات الأجرة الذين فقدوا مداخيلهم.

عدد PAM زاد المستفيدين من مساعدتها

لصالح 20 000 لاج

COVID-19 RESPONSE

رد الأمم المتحدة على الأثر الاجتماعي والاقتصادي:

تبع الرد الطارئ خلال الأشهر الأولى من وباء كوفيد 19 إجابة على مدى أطول والتي تأخذ بعين الاعتبار الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة، لاسيما على الأشخاص الأكثر هشاشة، وبناءا على تحاليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي، قامت منظومة الأمم المتحدة بتطوير مقترحات دعمها للحكومة. وبعد جملة من المشاورات مع الشركاء من مختلف القطاعات، سمحت هذه المقترحات بتطوير إطار دعم الأمم المتحدة للأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد 19 مرددا صدى الإطار العالمي لاستجابة الأمم المتحدة (إطار الأمم المتحدة للاستجابة الفورية الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد 19)، وتم تضمين أولويات هذا الإطار في برمجة مخططات العمل المشتركة 2020 - 2021 للأمم المتحدة مع الحكومة الجزائرية.

كما قامت منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بتطوير تحليل سريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد 19 (قائم على بيانات ثانوية)، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر جائحة كوفيد 19 على مجاميع الاقتصاد الكلي واقتراح جملة من التوصيات وتدابير سياسة اقتصادية وعمل تهدف على وجه الخصوص إلى تحرير إمكانات ريادة أعمال الشباب والنساء، كما يكشف هذا التحليل كذلك عن أثر الأزمة على مختلف القطاعات الاجتماعية لاسيما تلك المتعلقة بالصحة والتعليم، كما تم التركيز كذلك على أثر السكان الضعفاء على غرار العاملين اليوميين والمستفيدين من البرامج الاجتماعية واللاجئين والمهاجرين.

وبالتشاور مع الحكومة، قام الفريق القطري للأمم المتحدة بإعداد إطار دعمه للأثر الاجتماعي والاقتصادي)مخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية- SERP (لمدة 18 شهرا حتى نهاية سنة 2021 ، وتخص أنشطة التخفيف من حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي من بين جملة من التدابير مرافقة قطاع الشغل ودعم الآليات المؤسسية وتوعية لمواجهة أفضل للعنف ضد النساء والفتيات.

وبالموازاة مع هذا، تم إطلاق عدة تحقيقات على مستوى الأسر والمؤسسات (قائمة على جمع البيانات الرئيسية) قصد تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد 19 تحت القيادة الفنية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومساهمة اليونيسيف ومكتب العمل الدولي وبرنامج الأغذية العالمي واليونسكو والأمم المتحدة للإيدز ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية ومركز التجارة الدولي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبالشراكة مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعديد من الوزارات الأخرى: الشؤون الخارجية، وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الصناعة، العمل، الشغل والضمان الاجتماعي، التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والديوان الوطني للإحصاء. وسمحت النتائج بتحسين قدر المستطاع تدابير الدعم، من جهة أخرى قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية بإجراء تحقيق وسط النساء والشباب مسيري المؤسسات قصد تحديد أفضل للتحديات الرئيسية وتطلعات الشباب والنساء رواد الأعمال والتي سمحت بصياغة مشروع دعم.

تم تمويل خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 90 ٪ وتم دمجها في خطط العمل المشتركة بين الوكالات لكل محور استراتيجي لإطار التعاون للفترة 2020 - 2021.

تم الانتهاء من خطط العمل المشتركة 2020 - 2021 التي تتضمن الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكل محور من محاور إطار التعاون، وهي (i) الحوكمة؛ (ii) التنمية الاجتماعية؛ (iii) التنويع الاقتصادي، (iv) البيئة. تم تمويل خطط العمل بنسبة 86 ٪ وهي قيد التنفيذ.

III. لمحة عن نتائج إطار التعاون الإستراتيجي

قصد تلبية طلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والمؤسسي للمواطنات والمواطنين الجزائريين، وضع الرئيس تبون ورقة طريق سياسية قائمة على مراجعة الدستور الذي تم المصادقة عليه عن طريق استفتاء شعبي في نوفمبر 2020 وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة مزمع إجراءها في 2021، بالإضافة إلى هذا، حدد مخطط عمل الحكومة للفترة 2020 - 2024 كأولوية قصوى بناء اقتصاد متنوع مولد لمناصب الشغل والثروة يتماشى والإمكانات الطبيعية والبشرية للبلد من خلال تحفيز المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والرقمنة وسلاسل القيم على المستوى الدولي والاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقوي وتحسين مناخ الأعمال وإصلاح القطاع المصرفي والمالي والجبائي. وعلى مستوى الحوكمة، مناهضة الفساد واستقلالية العدالة وإصلاح تنظيم وإدارة الدولة كلها أمور تقع في صلب هذا المخطط.

على الصعيد الاجتماعي، ينص المخطط على تكفل أمثل بالفئات الهشة وتجديد المؤسسة المدرسية وتوجيه التعليم صوب مهن المستقبل وتعزيز شعب التكوين الفني والعلمي وتسريع وتيرة الاستثمار في مناطق الظل قصد ضمان عدم تخلف أي كان عن الركب.

وقصد مرافقة الأولويات الإستراتيجية الجديدة للحكومة، والتي تم التعبير عن جزء كبير منها في المحاور 4 لإطار التعاون الإستراتيجي 2019 - 2021، قامت منظومة الأمم المتحدة بتكييف دعمها بطريقة تتماشى مع التوجهات الجديدة للتنمية، وتتمثل النتائج التي تم تحقيقها في سنة 2020 فيما يلي:

تم تعزيز وجود منظومة الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي بشكل كبير بعد الموافقة ووضع برامج لترقية ريادة الأعمال وتشغيل الشباب وهو ما سمح بتوسيع التعاون مع وزارات مختلفة في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي بفضل دعم مالي كبير، ويخص برنامج التعاون الجديد: (i) إطلاق المرحلة الثانية من برنامج توظيف للمنظمة الدولية للعمل لدعم الوكالة الوطنية للتشغيل والجامعات والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في 6 ولايات مستهدفة، و (ii) الموافقة على برنامج الاقتصاد الدائري الأخضر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية (اليونيدو): وجاءت هذه البرامج المتعددة السنوات لدعم خلق مناصب شغل دائمة وآليات مرافقة الشباب والنساء لتسهيل إدماجهم المهني في قطاعات واعدة وشعب ناشئة مستقبلية، ويضاف إلى هذين المشروعين الموافقة على المشروع التحفيزي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

القائم على الإشراك الاقتصادي للشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في 4 ولايات نموذجية (وهران، خنشلة، بشار، النعامة) وانطلاق مشروع منظمة التغذية والزراعة (الفاو) لدعم وزارة الفلاحة والصيد لتطوير إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي بالإضافة إلى تحديد خيارات الإجابة على انعكاسات كوفيد 19 على الزراعة والصيد والأمن الغذائي في الجزائر.

بعد تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجديد (CNESE)، وهو مؤسسة استشارية وإطار للحوار والتشاور والاقتراح والتبصر والتحليل تحت وصاية رئيس الجمهورية، طورت منظومة الأمم المتحدة شراكة مميزة قصد تقديم خبرتها في مجالات التفكير الاستراتيجي. بدأ التنفيذ بتوقيع اتفاقات مع (i) برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشأن أدوات السياسة العامة المخصصة للتنمية البشرية المستدامة وإعداد التقرير الوطني عن التنمية البشرية ووسائل وأدوات الوساطة وحل النزاعات الاجتماعية والنظام البيئي القطاعي والإقليمي لريادة الأعمال و (ii) اليونيسيف في مجالات تحليل والتفاوتات وعدم المساواة التي تؤثر على الأطفال والمراهقين والشباب، وتقييم أداء السياسات الاجتماعية و سياسات الطفولة.

وقصد تحديد أفضل للفئات الهشة والمهمشة، كلفت منظومة الأمم المتحدة بإجراء دراسة معمقة مع مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية والمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية، هذه الدراسة التي كانت أساس التحليل القطري المشترك تحت قيادة وزارة الصحة، ودعمت اليونيسيف نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS) والتحقيق الكبير الذي تم إجراءه لدى 31000 أسرة، وهو دعم مشترك بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والذي تم نشره في ديسمبر 2020 مع بيانات مفصلة حسب المنطقة الجغرافية والجنس والتي توفر عشرين مؤشرا لأهداف التنمية المستدامة.

ستسمح هذه التحقيقات والدراسات لمنظومة الأمم المتحدة بتوجيه أفضل لتدخلات إطار التعاون الجديد 2022 - 2026 قصد دعم الحد من عدم المساواة والأشخاص الذين تركوا لحالهم، وهي كلها أمور تقع في صميم أجندة 2030.

ولغرض دعم أولويات خطة عمل الحكومة في مجال الحوكمة، وجهت منظومة الأمم المتحدة دعمها لمرافقة إعداد مشروع قانون بشأن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بفضل الخبرة الجيدة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي ستركز على مرافقة تنفيذ الإستراتيجية.

شريك مميز وضامن لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة- الذي فتح مكتبه هنا في الجزائر في سنة 2019 - بتعزيز شراكته مع اللجنة الوطنية لمكافحة والوقاية من الاتجار بالأشخاص وقيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة العدل حول العديد من المحاور المرتبطة بالوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية بما في ذلك الجريمة المنظمة العبر وطنية والإرهاب، وعزز برنامج الأمم المتحدة شراكة الثقة مع المجلس الدستوري والذي أصبح المحكمة الدستورية طبقا للدستور الجديد وذلك لوضع المادة الجديدة 188 من الدستور حول الدفع بعدم الدستورية والتي تسمح للمواطنين باللجوء إلى العدالة في حالة الاجتهاد القضائي أو في حالة التناقض مع الدستور، وفي إطار وضع ديمقراطية تشاركية، قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتعزيز مكتسبات برنامجه الرئيسي كابدال في الحكامة المحلية.هذا النهج المتعدد القطاعات تحت إشراف وزارة الداخلية الذي سمح بتطوير أدوات لإعداد مخططات تنمية بلدية وإعادة بعث مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية ومبادرات الحياة الجمعوية.

وفي مجال البيئة، فضلت منظومة الأمم المتحدة دعم مسبق لقمة تغيرات المناخ (cop26) بمرافقة جهود الحكومة للامتثال لالتزاماتها تجاه الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية واتفاق الأطراف المصادق عليه في الجزائر في سنة 2016، ويترجم هذا الدعم عن طريق تعبئة الموارد الفنية من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية لصياغة البلاغ الوطني الثالث والتقرير الوطني الذي يصدر كل سنتين الخاص بالجزائر، والذي يقدم حصيلة مستوى التنفيذ ويسلط الضوء على الخيارات الإستراتيجية للجزائر في إطار مكافحة الآثار السلبية لتغيرات المناخ والتزامها بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

كما قام برنامج الأمم المتحدة بدعم التقدم الهام على مستوى المخطط التنظيمي لتنفيذ بروتوكول ناغويا المتعلق بالوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمتساوي للامتيازات الناجمة عن استغلالها والمعارف التقليدية المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وتعديل كيغالي للتقليل من المواد المستنفدة لطبقة الأزون (اليونيدو).

نتائج منظومة الأمم المتحدة لسنة 2020 :

المحور: التنويع الاقتصادي:

الفلاحة وتربية المائيات:

إستراتيجية الأمن الغذائي: بهدف تطوير إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي والبحث عن خيارات للاستجابة لعواقب كوفيد 19 على الزراعة والصيد، وضعت منظمة الأغذية والزراعة خريطة للبرامج والسياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي. وعلى هذا النحو، تم تقييم النموذج الحالي لحوكمة الأمن الغذائي كما تم إجراء تحليل للأطراف المعنية.

تثمين المنتجات الغابية غير الخشبية:

في إطار تطوير استراتيجيات ترقية للمنتجات الزراعية الغابية، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتحليل سلاسل القيمة للمنتجات الغابية غير الخشبية وتم صياغة مقترحات لتكييف الإطار القانوني. ساهمت منظمة الأغذية والزراعة في بناء القدرات الريادية للجهات الفاعلة المشاركة في الشعب الواعدة.

بالإضافة إلى ذلك، أعدت منظمة الأغذية والزراعة قائمة جرد لزراعة التين الشوكي (بما في ذلك الأصناف المستنبة) وقامت بتثمينها وتقييم المناطق المحتملة لتوسيعها بهدف تنمية هذه الشعبة. وللقيام بذلك، تم إجراء دراسة لسوق التين الشوكي وسلسلة قيمته، كما تم تعزيز قدرات الجهات الفاعلة على النهوض بهذه الشعبة مع مراعاة البعد الجنساني.

قصص نجاح: مؤسسات مصغرة غابية

أدى بناء قدرات الجهات الفاعلة في ريادة الأعمال من أجل تثمين المنتجات من الموارد الطبيعية مثل المنتجات الغابية غير الخشبية إلى إنشاء شركات صغيرة (بعد التكوين الذي تم تلقيه في مجال نهج تطوير السوق ADM) وإنشاء في ولاية خنشلة وحدة تقطير الزيوت الأساسية للنباتات الطبية والعطرية بسعة 1500 لتر لصالح السكان المجاورين للغابة، وخاصة الشباب والنساء.

قصة نجاح: تطوير أول تعاونية زراعية للنساء.

دعم مشروع "الإدارة المتكاملة للمناطق الرطبة في قرباز - صنهاجة" ، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبتمويل من القطاع الخاص تطوير تعاونية صناعية زراعية بقيادة النساء ، تتمحور حول تثمين التين الشوكي من خلال توفير أداة إنتاج كاملة (معصرة زيت) ودعم قانوني وفني للتعاونية وأعضائها. تم تكوين 17 رائدات أعمال على تقنيات إدارة المؤسسات وجميع الجوانب المتعلقة بالمراحل المختلفة لسلسلة القيمة، من إدارة أدوات الإنتاج إلى تسويق المنتجات النهائية، وهي أول تعاونية زراعية يتم إنشاؤها في إطار المرسوم التنفيذي الجديد بشأن التعاونيات الزراعية.

المجتمعات الساحلية والموارد المائية (الثروة السمكية):

المساهمة في جهود الحكومة في هذا المجال من خلال إستراتيجية إنمائية متكاملة، تم إجراء تحليل لسلاسل القيمة وفرص التحديث، وتم تحديد 8 مشاريع لتنمية الاقتصاد الأزرق وصياغتها من قبل منظمة الأغذية والزراعة كجزء من مبادرة "الأمل الأزرق"
."BlueHope"

الصناعة:

يتبع مشروع تكرار الصناعات الإبداعية والثقافية (ICC) مشروع إنشاء مجمعات تجريبية تم تنفيذه من 2014 إلى 2017 في الأواني النحاسية في قسنطينة والمجوهرات التقليدية في باتنة.

أجرت اليونيدو دراسة معمقة لتحليل سلاسل القيمة المحددة مسبق ا من أجل التحقق من جدوى إنشاء مجمعات ضمن سلاسل القيمة هذه كأداة للتنمية المحلية المستدامة وتطوير الابتكار وخلق فرص العمل وتطوير القدرة التنافسية لسلاسل القيمة هذه، ويتمحور الهدف من هذه الدراسة في العمل التحضيري لتكرار مشروع الصناعات الإبداعية والثقافية في سلاسل قيمة أخرى. سيتم تطوير 03 سلاسل قيمة و 04 من مشاريع المجمعات المحتملة: (1) سلسلة قيمة لنسج زرابي في جبل عمور/ أفلو - ولاية الأغواط، مجمع الزرابي في بابار / ولاية خنشلة، (2) سلسلة القيمة الجلدية لولاية جيجل، (3) الفخار / السيراميك سلسلة القيمة / ولايات الجزائر وتيبازة.

في إطار مشروع "تعزيز تمكين المرأة من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة في الجزائر" ، المرحلة الثانية (PWE II)، أجرت اليونيدو دراسة لاختيار سلاسل القيمة المراعية للنوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك ، وضعت اليونيدو أي ضا خطة عمل قطرية لبرنامج تعزيز تمكين المرأة 2 على أساس سلسلتي قيمة (جبن المزرعة وإكليل الجبل) تم اختيارهما من قبل الشركاء المؤسسيين (MEER،MSFCF،MIM،MADRP). هدفها هو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر من خلال تعزيز وتضخيم نتائج مشروع تعزيز تمكين المرأة 1 الذي نفذته اليونيدو ما بين 2015 - 2018.

التوظيف والتكوين:

فرص العمل للشباب الجزائري: قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل والجامعات في 6 ولايات (بجاية، بسكرة قالمة، الجزائر، مستغانم وتلمسان) قصد تعزيز مهارات الشباب من أجل اندماج أفضل في سوق العمل من خلال إنشاء نوادي البحث عن العمل، وإجمالا ، تم تكوين 203 شاب من خريجي الجامعات الذين يبحثون عن منصب عمل (61 ٪ منهم فتيات) على المهارات الشخصية في نوادي البحث عن العمل هذه، كما تم تكوين عشرين (20) مستشارا من الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM لتنشيط نوادي البحث عن العمل هذه، كما تم تحديد عقبات ولوج النساء إلى سوق العمل)في 4 ولايات(في إطار دراسة اجتماعية اقتصادية (تم الانتهاء منها في عام 2021).

طورت اليونسكو شراكة مع منصة على الإنترنت لتطوير المهارات الرقمية تسمى PIX . وتعتبر الجزائر من بين الدول المستفيدة من هذه المنصة التي تهدف إلى تقييم وتطوير واعتماد المهارات الرقمية لدى المتعلمين. هذا وشارك مسئولون من وزارة التكوين المهني والتعليم في عدة ورشات عمل فنية للتحضير لتشغيل هذه المنصة في الجزائر في سنة 2021.

أداة ما بين القطاعات لتوجيه الوظيفي عبر الإنترنت. طورت منظمة العمل الدولية مع المصالح العمومية المعنية (الوكالة الوطنية للتشغيل - ANEM) وقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني أداة مشتركة بين القطاعات لتحسين التوجيه المهني للشباب أخذا في الحسبان مهاراتهم واحتياجات سوق العمل.

نوادي البحث عن الوظائف

تدريب 20 مستشارا ANEM

تم تطوير هذه الأداة التي تأخذ البعد الجنساني في عين الاعتبار في إطار عملية تشاركية تعزز التعاون بين القطاعات. وفي هذا السياق، تم تطوير إطار مرجعي للمهارات المشتركة بين القطاعات الثلاثة (العمل والتكوين المهني والتعليم العالي) بالإضافة إلى رمز لوني يدمج بُعد قابلية التوظيف للمهن.

تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية:

نظمت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤتمرا دوليا في أكتوبر 2020 حول "المرأة الريفية في عالم ريادة الأعمال بحلول عام 2030 " لمعالجة قضية التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وفي نهاية المؤتمر تمت صياغة توصيات تسمح بوضع هذه القضية في الأجندة السياسية، هذا وسيتم تنفيذ هذه التوصيات في برنامج مدته ثلاث سنوات يبدأ في أوائل عام 2021، كما سيتم تنفيذ العديد من الأنشطة في 10 ولايات نموذجية ليتم توسيعها لتشمل كافة التراب الوطني في سنة 2022.

تم تطوير مقاطع فيديو توضح المهن الواعدة وسيتم نشرها على المنصة الرقمية لأداة التوجيه التي سيتم استضافتها في الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM . وفي عام 2021، سيتمكن الشباب من استخدام هذه الأداة والتي ستساعدهم على اختيار مسار التكوين وحياتهم المهنية بشكل أفضل.

تدريب المهارات الشخصية

203 شاب

السياحة المستدامة:

وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالشراكة مع منظمة السياحة العالمية إستراتيجية تسويق وترويج للوجهة السياحية الجزائر، وتدعم هذه الوثيقة الحكومة الجزائرية في سياستها لتعزيز النشاط السياحي المستدام والمراعي للبيئة وتثمين التراث الثقافي الجزائري، وفي إطار مشروع تم تنفيذه في المنطقة الرطبة قرباز صنهاجة في سكيكدة تم تطوير وتنفيذ مسلك للسياحة البيئية يركز على تعزيز المعرفة المحلية التقليدية ويدمج سكان المنطقة والجمعيات المحلية.

التنميةالاجتماعية:

الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والرضع والمراهقين .

واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم خطة تسريع الحد من الوفيات النفاسية. على هذا النحو، تم إجراء تحقيقين لجمع معدل وفيات الأمهات. ومن أجل دعم استمرارية خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم النسل والصحة الإنجابية تبرع صندوق الأمم المتحدة للسكان بخمسة أجهزة الكشف بالأشعة فوق الصوتية موجهة للمراكز المرجعية للصحة الإنجابية / تنظيم النسل في ولايات وأدرار والجزائر وبسكرة والبليدة وسطيف.

قدمت اليونيسيف مساعدة فنية لوزارة الصحة في جهودها للحد من وفيات الأمهات من خلال دعم (i) تدريب فرق التدقيق والمحققين

آلات الموجات فوق الصوتية

5 مخصصة للمراكز المرجعية

الميدانيين و(ii) إجراء التحقيق الوطني لجمع معدل وفيات الأمهات. من أجل تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بوفيات الأمهات (64 ٪ في عام 2019 و 28 ٪ في عام 2020 من وفيات الأمهات المدققة)، تم البدء في رقمنة نظام تدقيق وفيات الأمهات وسيتم الانتهاء منها من خلال دمج بياناتها في نظام المعلومات الصحية. ومن خلال مساهمتها في الحد من وفيات الأطفال حديثي الولادة، قامت اليونيسيف بتجهيز أول مركز نموذجي بمعدات محاكاة طبية وعززت قدرات العاملين الطبيين في رعاية الأطفال حديثي الولادة. يستمر تعزيز نهج أكثر تكاملا وشمولية لتنمية الأطفال الصغار من خلال المرافعة المنتظمة لدى المؤسسات الوطنية مثل الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة و المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

دعم التعليم والتكوين اللازمين للتوظيف:

أدى الدعم الذي قدمته منظمة اليونيسيف لوزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بالحفاظ على العرض التعليمي وجودته إلى: (i) إعداد مخطط وقاية وإجابة على التسرب المدرسي، (ii) تحيين معارف 180 من مهنيي التربية في هذا المجال، (iii) تعزيز قدرات إطارات وزارة التربية الوطنية للقيام بتقييم المكتسبات، و(iv) تحضير 10 مدارس ابتدائية لاستقبال 50 قسم رقمي.

ترقية

180 محترفيا لتعليم

هذا وقد نظم المعهد الدولي لليونسكو من أجل تعزيز القدرات في إفريقيا ومكتب اليونسكو في المغرب العربي من 8 إلى 18 يونيو دورة تكوينية افتراضية حول السلم وتعزيز الصمود والوقاية من التطرف لفائدة أساتذة التعليم العالي ومعاهد التكوين في الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس، وعقب هذه الدورة التكوينية، كان المشاركون من بينهم 6 جزائريين قادرين على تطوير مخطط عمل قصد مضاعفة تكوين الأساتذة في مؤسسات التعليم العالي التي يعملون بها.

دعم حماية النساء والفتيات:

واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان المرافعة والتوعية بخصوص مسائل النوع الاجتماعي والعنف القائم على نوع الجنس وتمكين النساء والفتيات من خلال تنظيمات المجتمع المدني، وقد سمحت إستراتيجية اتصال الصندوق باختياره في سنة 2020 كشريك لدعم قطاع التضامن الوطني في هذا المجال.

تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للطفولة:

من خلال دعم اليونيسيف، تم تحليل التحديات والمخاطر المرتبطة بفقر الأطفال والحماية الاجتماعية لهم ودعمها بتوصيات في إطار التقييم السريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد 19 والتحليل القطري المشترك الذي قامت به منظومة الأمم المتحدة. تم وضع توصيات بشأن خيارات السياسات لاستجابة حماية اجتماعية مراعية للأطفال في الأزمة الصحية والاقتصادية ووضع ميزانية لها.

تم تعزيز المرافعة لصالح خدمة عالمية للأطفال الصغار من خلال تحديث خيارات السياسات التي تم تطويرها في عام 2019 بعد الحوار الذي بدأ مع الحكومة، هذا وشرع في تحديث التحليل متعدد الأبعاد لفقر الأطفال والشباب وذلك لدعم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

قدمت اليونيسيف خبرتها لمراجعة خطة العمل الوطنية للأطفال 2008 - 2015، والتي تم إطلاقها بهدف توجيه إطار تنموي جديد للأطفال مدعوم بنهج التمويل العام الذي يلبي احتياجات الأطفال في الميزانيات.

المحور البيئي:

دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ

من أجل تحسين نظام محاسبة المياه، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتشخيص لإنتاج وتخزين واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف. كما تم القيام بتمرين محاسبة لاستعراض الدورة الأولى للمياه في منطقة الحميز (الجزائر العاصمة). بالإضافة إلى ذلك ، تم تعزيز مهارات الشركاء من حيث المحاسبة / الإنتاجية على أساس التقدم التكنولوجي (وضع خرائط الزراعات ودعم القرار). هذا واشترت منظمة الأغذية والزراعة محطة للأرصاد الجوية الزراعية CORDVODA_ET لصالح المعهد التقني للزراعات الواسعة.

قدمت منظمة الأغذية والزراعة مساهمة قوية في الحد من المخاطر التي تؤثر على الغطاء النباتي من خلال تطوير الخطة الوطنية لإدارة حرائق الغابات ومنصة نظم المعلومات الجغرافية لإدارة حرائق الغابات الموضوعة حاليا على مستوى المديرية العامة للغابات، كما تم تطوير العديد من الأدلة التي تقدم فهم ا أفضل لظواهر حرائق الغابات (دليل للبحث في أسباب الحرائق، استعراض الخبرات، التوحيد التقني)، كما تضمن المشروع التكوين على البحث في أسباب وظروف الحريق. كان لهذا التكوين دور تحويلي على العناصر التي تم تكوينها من الدرك الوطني والحماية المدنية وإدارة الغابات.

ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في جهود الحكومة للحفاظ على موارد المياه وضمان استدامة المناطق الرطبة من خلال التنفيذ الأولي "لخطة إدارة مركب المناطق الرطبة في قرباز - صنهاجة: إعادة التأهيل والتثمين من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المائية"، والتي عززت من استخدام أكثر ترشيدا واستدامة للمياه بين سكان المنطقة المعنية، كما ساهم في استعادة التوازن البيئي من خلال تثبيت 6 هكتارات (من إجمالي 75 هكتار) من الكثبان الرملية، وسيكون لهذا تأثير على تحسين الحماية من الفيضانات والسيطرة على انجراف التربة وتحسين جودة المياه وعزل الكربون وتوفير فرص للترفيه وحماية أماكن الثروة النباتية والحيوانية في المناطق الرطبة. وسيساعد المشروع في إعادة 19 مليون لتر من المياه إلى مركب المناطق الرطبة، هذا وقد مكّن المشروع أي ضا من قيام أنشطة اقتصادية ومدرة لدخل قار ومراعية للبيئة (تعاونية نسائية حول التين الشوكي) والتوعية بالحاجة الملحة للحفاظ على المناطق الرطبة وتعزيز السياحة المستدامة.

19 مليون
لتر من الماء للمجمع
من الأراضي الرطبة

بفضل جهود فريق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ``الحفاظ على التنوع البيولوجي ذا الفائدة العالمية والاستخدام المستدام لخدمات النظام البيئي في الحظائر الثقافية في الجزائر'' وبالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة البيئة، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال قمة التنوع البيولوجي بالحظائر الثقافية الجزائرية الخمس (طاسيلي ، الهقار، الأطلس الصحراوي، قورارة، وتندوف) باعتبارها "كتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على حسب المناطق" (AMCE). وبهذا يصبح أكثر من مليون كيلومتر مربع "منطقة معرفة جغرافي ا بخلاف منطقة المحمية، تُحكم وتُدار بطريقة تؤدي إلى الحصول على نتائج إيجابية ومستدامة طويلة الأجل لحفظ التنوع البيولوجي في الموقع مع وظائف وخدمات النظم البيئية ذات الصلة.

بالإضافة إلى هذا، ترجم تعزيز إدارة الحظائر الثقافية من خلال تطوير أدوات فنية وتنظيمية وتم تكملة مشروع مرسوم تنفيذي محدد لكيفيات وشروط إعداد واعتماد وتنفيذ المخطط العام لتهيئة الحظيرة الثقافية في أبريل 2020 وسلم لوزارة الثقافة لاعتماده.

وتم تأكيد وجود الفهد الصحراوي من خلال المراقبة المباشرة في إطار برنامج متابعة التنوع البيولوجي بقيادة فرق المشروع على المستويين المركزي والمحلي (تعود آخر الملاحظات المباشرة لهذه الأنواع المهددة بالانقراض إلى عام 2010). سيتم وضع خطة حماية لهذا النوع في عام 2021.

قصد تمكين الجزائر من المصادقة على بروتوكول ناغويا للحفاظ على الموارد الجينية وتثمينها، ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تعزيز الإطار التنظيمي من خلال صياغة وإحالة في مايو 2020 نصوص تطبيقية للقانون الوطني حول الموارد البيولوجية رقم 14 - 07، هذه النصوص التي ستسمح بوضع إطار قانوني وتنظيمي وطني للوصول إلى وتقاسم امتيازات الموارد الجينية الناتجة عن استخدامها والمعارف التقليدية ذات الصلة بها وتسهيل تنسيق أمثل بين القطاعات لإدارة الموارد الطبيعية.

دعم مكافحة التلوث:

بهدف المساهمة في جهود الجزائر لحماية طبقة الأوزون، أطلقت اليونيدو في عام 2020 أنشطة تمكينية لدعم الحكومة للتوقيع على تعديل كيغالي.

مكافحة الجراد:

لأول مرة في تاريخ هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، تم تنفيذ خطة عمل طوارئ إقليمية للجراد ، وتم تفعيل جميع الآليات التشغيلية لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، ألا وهي صندوق إدارة مخاطر الجراد الإقليمي، وخطة إدارة مخاطر الجراد ، قوة التدخل في المنطقة الغربية، والخطط الوطنية لطوارئ الجراد، وذلك من أجل وضع البلدان الأعضاء في أفضل ظروف التدخل وكذلك في تنفيذ خططهم الوطنية السنوية للرصد والمكافحة وفي تنفيذ الخطط الوطنية لطوارئ الجراد، وقد مكنت كل هذه الجهود الإقليمية والدولية مكنت من احتواء أزمة الجراد القادمة من القرن الأفريقي ومنع انتشارها إلى المنطقة الغربية، كما تمثل اللجنة ممارسة فضلى للتعاون الدولي الناجح.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر عبرت من خلال وزارة الشؤون الخارجية عن استعدادها للتبرع بكمية 30 ألف لتر من المبيدات لدول الساحل إذا لزم الأمر. أي ضا، وبعد خطة العمل التي أعدتها هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية ، أتاح نداء منظمة الأغذية والزراعة إلى مختلف الجهات المانحة لمواجهة خطر الجراد المحتمل في غرب إفريقيا، ومن ثم في الشمال الغربي إمكانية الحصول على 7 ملايين دولار أمريكي لتمويل 4 مشروعات طارئة.

قصة نجاح: اعترفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالإستراتيجية التي اعتمدتها هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية فيما يتعلق بالاستباق الذي يتيح الحفاظ على البيئة كقصة نجاح، وسمحت هذه الإستراتيجية كذلك للبلدان بالوعي بهذا الجانب الجد هام والتي تعيره الهيئة عناية خاصة .(https://youtu.be/fFDn_jnSQ7Q)

محور الحكامة الرشيدة:

التنمية المحلية للتقليل من أوجه عدم المساواة.

قصد تعزيز مشاركة أوسع للمواطنين في ترقية الوصول إلى الخدمات، قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة 2020 بدعم تنفيذ مشاريع محددة في مخططات التنمية البلدية للبلديات المدرجة في برنامج كابدال، وتكوين 63 منظمة غير حكومية على تصميم مشاريع تنمية محلية راسخة في الواقع الإقليمي ومراعية لأبعاد الاستدامة وشمولية الساكنة الأكثر هشاشة، وتمويل 29 مشروع جمعوي لتلبية احتياجات تنمية محلية خاصة، تكوين المكونين حول مختبرات تسريع التنمية المحلية، بالإضافة إلى تحديد 6 مبادرات إستراتيجية كنموذج مرجعي للفاعلين المحليين والتي ساهمت في تعزيز قدرات ومعارف المجتمع المدني في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.

تدريب
63 منظمة غير حكومية محلية

وفي إطار مشروع كابدال، وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت تصرف الحماية المدنية الجزائرية معارف وأدوات عملية ومستدامة في مجال إدارة المخاطر والكوارث، لاسيما قصد تعزيز صمود المجتمعات على المستوى المحلي، وساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحسين المعارف المتاحة حول إدراك وقدرة المجتمعات المحلية على مواجهة المخاطر الكبرى من خلال تحقيق نفساني-اجتماعي في 8 بلديات نموذجية، ووضع هذا التحقيق أسس إستراتيجية اتصال وتوعية والتي تلبي على نحو أفضل تطلعات المجتمعات المستهدفة.

توزيع مجموعات للابتكار و التعبير
500 مراهق

المشاركة المدنية وتمكين الشباب:

تم نشر وتنفيذ مهارات الحياة التي تهدف إلى تعزيز قدرات المراهقين والشباب وذلك في إطار عدة شراكات، لاسيما مع الكشافة الإسلامية الجزائرية حيث تم توزيع " حزم المراهقين للإبداع والتعبير" 'Adolescent kits for innovation and expression' لفائدة 500 مراهق ضعيف، كما قامت منظمة اليونيسيف بالشراكة مع الكشافة الإسلامية الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بترقية وتعزيز المشاركة المدنية ومشاركة الشباب من خلال مبادرة " جيل بلا حدود، تحدي الشباب'' GenerationUnlimitedYouth Challenge، وقامت منظمة اليونسكو بتطوير شراكة إستراتيجية مع وزارة الشباب والرياضة تحت عنوان " برنامج دعم تمكين الشباب في الجزائر" وتم التوقيع على مخطط عمل لمدة سنتين في سنة 2020، ويجرى حاليا إعداد مجموعة من الموارد لصالح المربين وتنظيمات الشباب.

تعزيز المؤسسات الوطنية:

تم قطع أشواط كبيرة ومعتبرة في مجال تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية لمؤسسات العدالة ذات الصلة بدولة القانون في سنة 2020، ونتج عن عمل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مع دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعداد مشروع إستراتيجية وطنية لمناهضة الفساد والتي تم إحالتها للاعتماد والتوقيع من قبل رئيس الجمهورية.

كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في دعم الجزائر في جهودها الرامية إلى تنفيذ " الاتفاقية الدولية لمناهضة الفساد" من خلال آلية دراسة وصياغة توصيات موجهة للإصلاحات التي بادرت بها السلطات الجزائرية.

كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تعزيز قدرات المجلس الدستوري وهو ما سمح بمعرفة أفضل وتأطير قانوني وإداري لعملية الدفع بعدم الدستورية لدى عامة الجمهور، وهو ما نتج عنه إعداد إستراتيجية ومخطط عمل لنشر الثقافة الدستورية واللذان ينبغي تنفيذهما خلال سنة 2021.

مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص:

في مجال الوقاية من الجريمة المنظمة والاتجار الغير مشروع في المطارات، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مشروع AIRCOP بتنفيذ أنشطة تعزيز قدرات مصالح شرطة الحدود والجمارك، وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أجهزة للكشف عن المتفجرات للمصالح المختصة لمطار الجزائر الدولي.

في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته، هذا وساهمت الجزائر في تعزيز التعاون الدولي مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن طريق المجموعة الخاصة للتعاون بين المؤسسات (GSCI)، لاسيما فيما يخص المقاتلين الإرهابيين الأجانب في 8 بلدان من المنطقة المشار إليها أعلاه، وجاء إنشاء المجموعة الخاصة للتعاون بين المؤسسات لتلبية متطلبات اللائحة 2178 (2014) لمجلس الأمن، واضطلعت الجزائر بدور رئيسي واستباقي في بناء هذه الشبكة وتنميتها، لاسيما من خلال المساهمة في كل الاجتماعات التحضيرية والفنية والإقليمية.

وتشارك الجزائر بشكل فعال في عمل الشبكة التي حققت لتوها نتائج عملية ملموسة في قضايا الإرهاب، خصوصا ما تعلق بتقاسم المعلومات العملياتية والتحريات العابرة للحدود وطلبات المساعدة القضائية والتسليم. علاوة على ذلك، في سنة 2020 و قصد دعم تنفيذ لائحة مجلس الأمن 2396 (2017) في مجال قدرات التحري والتعاون ضد الإرهاب العابر للأوطان، نظم مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة دورة تكوينية لتعزيز القدرات الفنية و المعيارية اللازمة لاستخدام بيانات المسافرين و المعلومات الأخرى ذات الصلة قصد مكافحة الإرهاب وفقا للالتزامات والمعايير الدولية.

وفي إطار تعاونه مع الجزائر في مجال الوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته، لجأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مراجعة القانون ضد الاتجار بالأشخاص لتعزيز تنفيذ في القانون الوطني أحكام البروتوكول المضاف لاتفاقية الجريمة المنظمة العبر وطنية حول الاتجار بالأشخاص، كما نفذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدة أنشطة لتعزيز القدرات ضد الاتجار بالأشخاص، لاسيما محاكاة محاكمات لدعم القدرات الوطنية في مجال التحريات ومتابعة قضايا الاتجار بالأشخاص، وعلى وجه التحديد مؤشرات الاستغلال في العمل وتبييض منتجات الاتجار بالأشخاص والاتجار المحظور بالمهاجرين، وما فتئ هذا المحور من التعاون الذي يعد من بين أكثر المحاور أهمية بين الجزائر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يتقوى بناءا على التدخلات المنسقة بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

تعزيز قدرات متابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة:

في ديسمبر 2020، عززت منظمة العمل الدولية بدعم من مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، قدرات 10 أطر مؤسسية (2 من الديوان الوطني للإحصاء و 8 من الوزارة المكلفة بالشغل والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM) بشأن جمع البيانات ومعالجتها ونشر وتحليل وتفسير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بسوق العمل بالرجوع إلى المعايير الدولية الحديثة لإحصاءات العمل، ولاسيما القرارات والتوجيهات الرئيسية المعتمدة في المؤتمر الدولي التاسع عشر والعشرون لإحصاءات العمل (CIST).

في إطار الشراكة بين وزارة الصحة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تم نشر نتائج المسح MICS6 على المستوى الوطني من خلال نظام مؤتمرات الفيديو، وتوفير قاعدة بيانات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية شاملة، ودمج مؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة المصنفة حسب الإقليم. تم البدء في تصميم منصة رقمية لمتابعة المؤشرات المتعلقة بالأولويات الوطنية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة كجزء من شراكة بين المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واليونيسيف.

الثقافة:

رافق مكتب اليونسكو للمغرب العربي وزارة الثقافة في مسار إعداد التقرير الدوري الرباعي الأول للجزائر، والمتعلق بتنفيذ 2005 لليونسكو حول حماية وترقية تنوع التعبير الثقافي، وتم الانطلاق في التحضير لهذا التقرير في أكتوبر 2019 باجتماع تشاوري وطني تبعه ورشات تكوين للفريق الوطني المعين ثم تحرير مضمون الوثيقة قصد إحالتها على اليونسكو في نوفمبر 2020، ويعكس التقرير جرد لوضعية الثقافة في مجال الحوكمة والإطار القانوني وتطوير الاقتصاد الخلاق، وهو يقدم توصيات ومقترحات لتعزيز دور الثقافة في التنمية المستدامة.

كما قام المكتب أيضا بدعم وزارة الثقافة في تنفيذ التدابير الموجهة للرد على أثر جائحة كوفيد 19 على التراث والصناعة الإبداعية، كما أطلق التحضير لمشروع نموذجي حول تضمين الثقافة في الإستراتيجيات والسياسات المحلية المتعلقة بالتنمية.

ووقع الخيار على مدينة وهران لاحتضان المشروع النموذجي والذي سيقوم على الجوانب المتعلقة بحفظ التراث الحضري تحت أشكاله المختلفة، وذلك لكي يتسنى على المدى المتوسط اقتراح جزء من هذا الموروث ليسجل كتراث عالمي.

اهم توجهات التنمية

مؤشر التنمية البشرية الجزائر 2019 | 0،75

مؤشر التنمية البشرية الجزائر 2019 0،75 بين البلدان المجاورة ، احتلت الجزائر المرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية لمدة 10 سنوات، لكن الفجوات تضيق

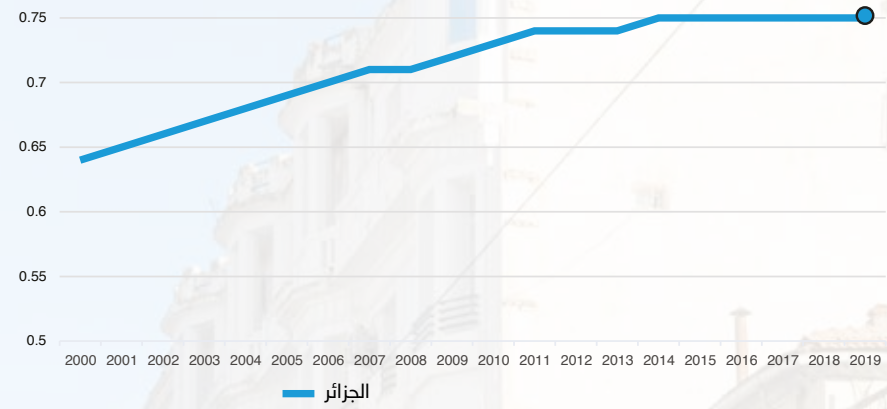

المصدر: تقرير عن تقارير التنمية البشرية حول العالم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البطالة

المصدر: WHO

لا تزال البطالة من الناحية الهيكلية بين أعلى - من 15 إلى 24 سنة والنساء في الجزائر

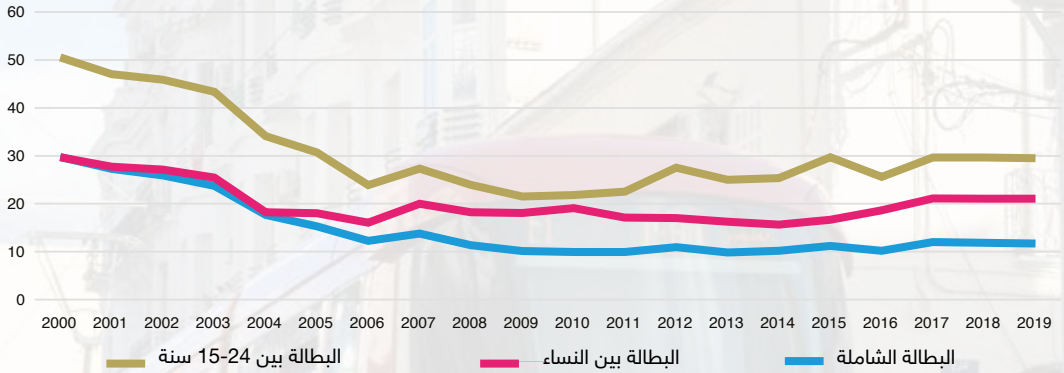

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة 2019

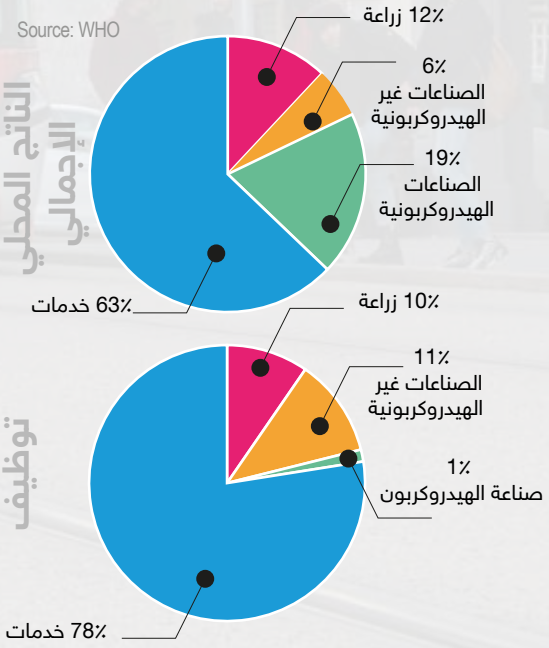

يوفر قطاع الخدمات غالبية الوظائف وتوفر الصناعة غير الهيدروكربونية إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل

الجزائر لديها أعلى عمر متوقع في المغرب الكبير للرجال

المصدر: البنك الدولي - التنمية البشرية

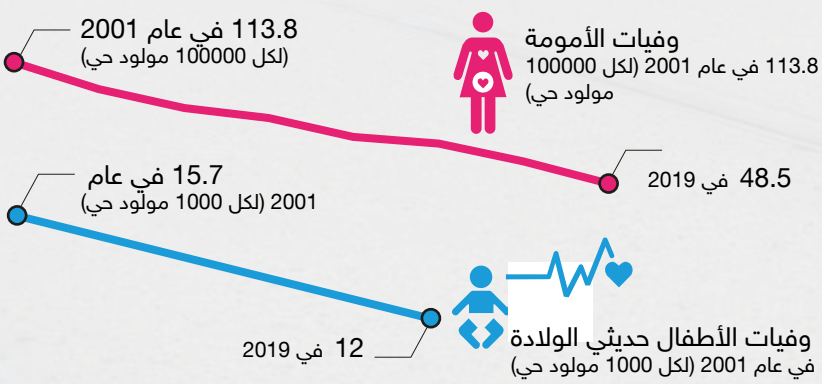

وفيات الأمومة
113.8 في عام 2001 (لكل 100000 مولود حي)

وفيات الأطفال حديثي الولادة
15.7 في عام 2001 (لكل 1000 مولود حي)

المحور البشري:

دعم ثابت للاجئين الصحراوين:

الغسيل WASH

أعطت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأولوية للأنشطة في قطاع الغسيل WASH من خلال دعم الجهود التي قادها الصحراويون، لاسيما تعقيم الفضاءات العمومية وحملات التوعية التي قادها المتطوعون، وعلى هذا النحو قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتجهيز كل المرافق الصحية في المخيمات (30 قاعة علاج و 5 مستشفيات) بأربعين مرفق إضافي لغسل اليدين قصد التقليل من خطر انتشار كوفيد 19. من جهتها، قامت منظمة اليونيسيف بتقديم جرعات لقاحات لفائدة 21000 طفل ما دون سن 5 سنوات في مخيمات اللاجئين الصحراويين، بالإضافة إلى هذا قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوسيع شبكة توزيع المياه في مخيم أوسرد من خلال إقامة قناة ممدة لحنفية مياه وخزان من الاسمنت المسلح. وحتى الآن، تلبي الأعمال التي تم القيام بها في مخيم أوسرد 90 % من الاحتياجات الكاملة لشبكة توزيع المياه ومن المزمع تكملة 10 % المتبقية في سنة 2021 . وفي انتظار ذلك، وقصد تحسين فاعلية وزيادة قدرة الأسطول القديم من شاحنات توزيع المياه التي توزع 70 % من المياه في المخيمات، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوزارة المياه والبيئة الصحراوية 4 شاحنات صهاريج جديدة و 4 شاحنات لتسيير النفايات و 4 سيارات إسعاف، وكأولوية لسنة 2020 ، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيادة عدد مناديل التنظيف الموزعة في حزم التنظيف للوصول إلى 48400 فتاة وامرأة في سن الإنجاب وتغطية 9 أشهر من السنة، أي بزيادة 3 أشهر تغطية بالمقارنة مع سنة 2019.

التعليم:

تم توزيع حزم أدوات مدرسية على 40000 طفل متمدرس في المخيمات، وتم بناء مؤسستي تعليم متوسط وتم إعادة تأهيل مركز تعليم متخصص. وشمل إعادة تأهيل وبناء المنشآت المدرسية على تجهيزات للصرف الصحي والنظافة والتي استفاد منها أكثر من 1600 تلميذ، وباشر أكثر من 600 موظف في قطاع التربية تكوينا حول علم النفس التربوي وهندسة التربية وتم تقييم الاحتياجات التربوية في الرياضيات واللغة العربية.

كما دعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع تعليم عن بعد للدروس المهنية ل 265 طالب لاجئ (من الصحراويين والسوريين واليمنيين) الذين يزاولون دراستهم في الجزائر بفضل منحة دافي. وفي المخيمات، وبغية ضمان بيئة تعلم مناسبة وضمان الوقاية من كوفيد 19 في المدارس، زادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من حجم مشتريات الكتب المدرسية وذلك لحملة الدخول إلى المدارس لتصل بذلك إلى هدف "كتاب لكل تلميذ" وهو ما يمثل زيادة معتبرة مقارنة بسنة 2019 أين كان كل 3 تلاميذ يتشاركون في كتاب واحد.

الأمن الغذائي والتغذية:

بغية مكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر الطاقوي في المخيمات، قدمت مفوضية شؤون اللاجئين 5600 طن من الخميرة المجففة شهريا لإعداد الخبز و 603 طن إضافي من الخضروات الطازجة خلال شهر رمضان، كما قدمت مفوضية شؤون اللاجئين قارورة غاز البوتان لكل عائلة مرة في الشهر، مغطية بذلك 60% من الاحتياجات وقارورات جديدة للتعبئة ل 737 عائلة من الشباب حديثي الزواج 3710 آلة طبخ.

بالشراكة مع الهلال الأحمر الجزائري والهلال الصحراوي، قدم برنامج الأغذية العالمي في إطار المساعدة الغذائية العامة 133672 قطعة متنوعة من المواد الغذائية الجافة كل شهر (سلة تعادل قيمة حرارية ب 2100 سعرة حرارية في اليوم ولكل شخص وهي تتنوع من 5 إلى 9 منتجات أساسية). وقصد الوقاية من سوء التغذية ومعالجتها، لاسيما انتشار فقر الدم بين الأطفال والنساء اللاجئات الصحراويات، قام برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري والهلال الأحمر الصحراوي بتوزيع أغذية ذات قيمة غذائية لأكثر من 22000 امرأة حامل ومرضعة وللأطفال ما دون سن 5 سنوات.

وبغية دعم تغذية مدرسية مراعية للقيمة الغذائية، قام برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية لتنمية الشعوب بتوفير وجبات غذائية لأكثر من 40000 طفل في المدارس ودور الحضانة، كما قاموا بإعادة تأهيل وبناء مطابخ و أماكن لحفظ الأغذية في المدرسة.

تمكين وصمود المجتمعات:

لتحسين سبل العيش والقدرة على الصمود والأمن الغذائي والتغذية ، واصل برنامج الأغذية العالمي دعم أول مزرعة سمكية في العالم في مخيم للاجئين لتزويد اللاجئين بالأسماك المحلية والبروتين الحيواني. كما تهدف المزرعة السمكية إلى أن تكون بمثابة مركز تدريب لإنشاء مزارع أخرى على مستوى المجتمع المحلي، هذا ويقدر إنتاجها السنوي بنحو 21000 كلغ من الأسماك الطازجة. الشركاء: منظمة Triangle de génération humanitaire (TGH)، المركز الصحراوي للتدريب والتجارب الزراعية.

كما أطلق برنامج الأغذية العالمي مشروع H2Optimal المبتكر لزراعة الخضروات والأشجار في الصحراء. تم تركيب 250 وحدة مائية في جميع المخيمات لإنتاج الأعلاف الخضراء للحيوانات مما يسمح (i) بزيادة إنتاج الحليب واللحوم و(ii) الحد من نفوق الماشية (تنتج حزمة الأسرة أكثر من 15 كلغ في اليوم وتطعم 5 رؤوس ماشية) الشريك : أوكسفام

لدعم تمكين اللاجئين، وخاصة الشباب سهلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوصول إلى التكوين المهني والابتكار وريادة الأعمال في المخيمات. وعلى هذا النحو، فإن 66 ٪ من النساء اللواتي تلقين هذه المساعدة كن يعملن لحسابهن في نهاية العام. ومن بين أبرز المبادرات يمكننا الاستشهاد بتطبيق أندرو يد مبتكر تم تطويره كمنصة تسويق من أجل تسهيل التجارة أو البيع أو المشاركة بين اللاجئين في المخيمات.

تتم إدارة هذا المشروع المقاولاتي الذي يقوده اللاجئون من قبل مجموعة من اللاجئين الشباب الذين نسقوا تطوير التطبيق عبر الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك، تلقى اللاجئون الصحراويون مواد لبناء الخيام وإعادة بناء 160 منزلا تأثروا بعاصفة التي ضربت المخيم.

إجمالا ، لا يعيش 48 ٪ من اللاجئين في المخيمات ن في مساكن ملائمة وقام 40 ٪ منهم ببناء منازلهم بالطوب اللبن وهي مادة لينة يمكن أن تنهار في أي وقت في ظل هطول أمطار غزيرة أو عواصف رياح.

السياق الحضري:

التعليم والتكوين المهني:

376 لاجئا مسجلا

تستمر مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في الجزائر في جعل الوصول العادل للأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء، وخاصة الفتيات إلى منظومة المدارس العمومية أولوية لها. وفي إطار برنامجها التعليمي، تمكنت المفوضية من تسجيل 376 طفلا لاجئ ا وطالب لجوء (209 فتيات و 167 فتى) في المدارس العمومية الابتدائية والثانوية. من بين هؤلاء الأطفال، تمكن 65 منهم (30 فتاة، 35 فتى) من ذوي الاحتياجات الخاصة من الاستفادة من دعم إضافي (اللوازم المدرسية، النقل، دورات الدعم) لتسهيل إعادة دمجهم في منظومة التعليم الوطني. يسرت المفوضية وصول 52 شاب ا من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى التكوين التقني والمهني في مراكز التكوين العمومية والخاصة لدعم تمكينهم وتنمية مهاراتهم.

الصحة والمساعدة النفسية والاجتماعية:

دعم **2K** لاجئ

خلال عام 2020، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية من خلال تنفيذ برنامجها الصحي، وبالتالي، تمت إحالة 2214 لاجئ ا وطالب لجوء ومرافقتهم إلى المرافق الصحية وتلقى 142 لاجئ ا وطالب لجوء مساعدة نفسية، وبالتعاون مع الجمعية الجزائرية للمساعدة النفسية والبحث والتحسين في علم النفس، تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين المستفيدين من خدمات المنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك من خلال الدعم الافتراضي خلال فترة الحجر الصحي.

دعمت المنظمة الدولية للهجرة تنشيط محطات المراقبة والمتابعة الوبائية في تمنراست وورقلة (مناطق العبور والوجهة للمهاجرين)، بالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة الدولية للهجرة إعداد دليل للممارسين الصحيين باللغتين الفرنسية والتماشقية لتسهيل تواصلهم مع المهاجرين في المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر.

المساعدة المعيشية والسكن:

في إطار برنامجها الخاص بمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في المناطق الحضرية، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تغطية الاحتياجات الأساسية ل 610 لاجئا (بما في ذلك 258 امرأة) من خلال توزيع المساعدات النقدية، وخصصت مساعدات مالية للسكن ل 370 لاجئ ا بينما تم إيواء 291 لاجئا من الفئات الأشد ضعف ا في شقق قدمتها المفوضية. تم منح مساعدة مالية استثنائية لفائدة 593 من طالبي اللجوء الذين يعيشون في المناطق الحضرية لتلبية احتياجاتهم الأساسية خاصة خلال فترة كوفيد 19، هذا وتمكن المستفيدون الذين يعانون من إعاقات جسدية من تلقي المساعدة المكيفة وفق ا لاحتياجاتهم الخاصة، وتلقى 88 شخ صا خدمات خاصة لتلبية احتياجاتهم. ومع زيادة طلبات المساعدة من المهاجرين غير النظاميين بشكل كبير خلال عام 2020، وضعت المنظمة الدولية للهجرة خدمات المساعدة عن بعد وعبر الإنترنت للتحقق من الهشاشة وتقديم المساعدة المباشرة.

إعادة إدماج الجزائريين العائدين:

بالرغم من القيود المفروضة على التنقل عقب غلق الحدود في إطار السياق الصحي، عاد 143 جزائريا إلى بلدهم الأصلي (137 رجل و 6 نساء) وذلك بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة في سنة 2020 ، و 376 طفل لاجئ، تسجيل 2000 لاجئ، عاد 143 جزائري إلى بلدهم الأصلي من بينهم 117 استفادوا من مساعدة على إعادة الإدماج، من بينهم 8 نساء و 109 رجلا، واستفاد 13 رجلا على وجه الخصوص من مساعدة عينية، وتلقى 98 (7 نساء و 91 رجلا) مساعدة نقدية، وتلقى 3 مستفيدين (امرأة ورجلان) مساعدة عينية ونقدية في نفس الوقت، وتمكن عدد كبير من العائدين من تطوير مشاريع مؤسساتهم الخاصة والحفاظ عليها في مختلف المجالات.

عاد 143
جزائرياً إلى بلدهم الأصلي

محاربة العنف ضد النساء:

في إطار حملة 16 يوما من النضال، تم التمكن من توعية مجتمعات اللاجئين والمهاجرين بخصوص العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال برنامج ورشات.

تحصل 427 طالب لجوء على تكفل نفساني خلال سنة 2020، ومن بينهم 105 تمت مساعدتهم على الصعيد الطبي ما بعدحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي وتم توزيع 200 حزمة كرامة لفائدة طالبات اللجوء من قبل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

لاجئ وطالب اللجوء قدم المساعدة
105 **الطبية للعنف الجنسي و الجنساني بعد الحادث**

الحلول المستدامة: إعادة التوطين والعودة الطوعيةللمهاجرين.

أثر تعليق الرحلات الدولية خلال سنة 2020 على برنامج إعادة التوطين لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وعليه من مجمل 100 شخص متوقع، تم إعادة توطين 4 لاجئين فحسب إلى بلدان أخرى، ودعمت المنظمة الدولية للهجرة الخطوات اللوجستية لإعادة توطين 7 لاجئين في فرنسا وكندا، وفي مارس 2020، تم فتح نظام استقبال ثاني للعودة الطوعية مما رفع من قدرة استقبال والإيواء الخاصة بمنظمة الهجرة الدولية إلى إجمالي 50 مكانا.

وتم تطوير نظام مشورة افتراضية للعائدين مما سمح بتقديم المعلومات الخاصة بالسياق والمرتبطة ببرنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج قبل المغادرة، وعلى الرغم من غلق الحدود الدولية، تم التمكن من مساعدة 736 مهاجرا (673 رجلا و 90 امرأة) من خلال برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج في البلد الأصلي، وتم تنظيم 7 رحلات خاصة بالتنسيق مع الحكومة الجزائرية والتي رفعت كل قيود التنقل من خلال فتح المجال الجوي وتسهيل إجراءات العودة الطوعية لمنظمة الهجرة الدولية، هذا واستفاد أكثر من 700 مهاجر من خدمات طبية قبل مغادرتهم (صالح للتحقق من السفر) واثنين تم مساعدتهما من خلال مرافقة طبية خلال سفرهم إلى بلدانهم الأصلية.

برنامج المساعدة على العودة
763 **مساعدة مهاجرا**

إدارة الهجرة والاتجار بالأشخاص والاتجار الغير مشروع بالمهاجرين:

ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تعزيز معرفة شركائها بقضايا الهجرة، من حيث قانون الهجرة الدولي، وكذلك من خلال إجراء دراسة حول مسارات تهريب والاتجار الغير مشروع بالمهاجرين.

دعمت المنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى الحماية للمهاجرين من خلال المساعدة الحيوية للمهاجرين في حالات الضعف (ضحايا الاتجار بالبشر ، والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والمهاجرين ذوي الاحتياجات الطبية، وما إلى ذلك): تمكن 32 ضحية للاتجار (7 رجال، 15 امرأة، 8 فتيان ، فتاتان) من الاستفادة من حماية ومساعدة المنظمة الدولية للهجرة.

٧. دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030:

الحوار الاستراتيجي مع الحكومة حول الأولويات الوطنية:

كان تعزيز التعاون والتشاور في الإطار المتعدد الأطراف بشأن التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة 2030 في صلب العمل بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة، هذا وأتاح الحوار الاستراتيجي مع وزارة الشؤون الخارجية بصفتها المنسق الرئيسي للتعاون بين الجزائر والأمم المتحدة مواصلة متابعة تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي (CdCS 2019-2021)، مع إعداد خطط العمل المشتركة بين الوكالات 2020 - 2021 مع الميزانية المخصصة لكل محور استراتيجي في إطار التعاون. ودفعت الأزمة الصحية ل كوفيد 19 إلى إعادة تنظيم عمل منظومة الأمم المتحدة وتطوير شراكات جديدة، هذا وانتهزت منظومة الأمم المتحدة هذه الفرصة لتنفيذ روح إصلاح نظام التنمية لمنظومة الأمم المتحدة بطريقة ملموسة للغاية من خلال الدعم المشترك وتنسيق أكبر بين وكالات منظومة الأمم المتحدة في الجزائر للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية شركاء التنمية المشاركين: لكوفيد 91.

كما تم التأكيد على التزام الجزائر بالعمل المتعدد الأطراف وأجندة 2030 خلال لقاء المنسق المقيم مع وزير الشؤون الخارجية معالي السيد صبري بوقادوم، كما تم تعزيز الحوار الاستراتيجي بشأن مجالات التعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات تحت قيادة المنسق المقيم وممثلي وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، هذه المناقشات، وعلى الرغم من أنه طغى عليها أزمة كوفيد 19 ، جعلت من الممكن تحديد سبل التعاون في مختلف المجالات المدرجة في إطار التعاون الإستراتيجي ولكن أي ضا الأولويات الجديدة لتطوير إطار التعاون الجديد 2022 - 2026 مثل الانتقال الطاقوي، المؤسسات الناشئة و الشركات الصغيرة، التكنولوجيا الرقمية وتمويل التنمية، وهكذا تم فتح العديد من قنوات الحوار بين منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE).

أتاحت هذه المناقشات تحديد مجالات الدعم الذي تقدمه كل وكالة وفق ا لخبرتها خلال اجتماع في شهر يونيو بين منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتوجت مذكرة تفاهم المناقشات بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال خطة عمل قائمة على مجالات للتعاون، وهي إتقان أدوات ووسائل قياس التنمية البشرية المستدامة، وبناء القدرات في مجال القراءة السياسية وترسيخ الأدوات في السياسات العامة المكرسة للتنمية البشرية المستدامة، وإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية، وأدوات ووسائل الوساطة وحل النزاعات الاجتماعية وكذلك النظم الاقتصادية القطاعية والإقليمية لريادة لأعمال.

شركاء التنمية المشاركين:

نسقت منظومة الأمم المتحدة بالشراكة مع وزارة الخارجية اللقاء الأول لمنتدى شركاء التنمية في الجزائر، و كان هذا اللقاء الأول من نوعه، فرصة لتبادل بشأن الشراكة من أجل تنمية الجزائر وفهم إصلاح منظومة الأمم المتحدة للتنمية والذي يهدف إلى زيادة التنسيق والاتساق في الأنشطة العملية على مستوى البلد، وكانت أولويات التنمية المستدامة في الجزائر والتزامها ودعمها لتنفيذ الإصلاح والاستفادة المثلى من الخبرات والموارد هي النقاط الرئيسية التي دار حولها النقاش خلال المنتدى.

حشدت منظومة الأمم المتحدة من خلال المنسق المقيم ورؤساء الوكالات شركاء التنمية للاستجابة ل كوفيد 19 خلال الاجتماعات الثنائية، مع ضمان التقديم المستمر لنتائج خطة دعم منظومة الأمم المتحدة لمختلف الشركاء.

المجتمع المدني ، شريك جواري رئيسي:

كشريك رائد في تسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي، رافق المجتمع المدني منظومة الأمم المتحدة في عملها للتضامن والدعم لصالح السكان الأكثر ضعف ا في سياق أزمة كوفيد. هذا وقد أقيمت عدة شراكات بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية والجمعيات من مختلف مناطق البلاد، مما أتاح تنظيم عمليات توزيع أدوات الحماية لصالح الفئات السكانية الأكثر ضعفا في كافة إقليم التراب الوطني.

VI. نتائج العمل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة: اتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها:

وضع عام 2020 على المحك التعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الجزائر التي قادت على التوالي، وأحيان ا بالتوازي، عددا من عمليات التحليل والبرمجة المشتركة:

في سياق يتسم بعدم اليقين، حيث يتغير حجم الاحتياجات يومي ا ويعيق الوباء الحوار مع الحكومة، نجح فريق الأمم المتحدة القطري في مواكبة طموحات خطة عمله لعام 2020 مع تطوير دعم مشترك للاستجابة الصحية أولا ، ثم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بنا ء على تحليل التأثير الاجتماعي والاقتصادي ل كوفيد 19 في الجزائر. إن خطط العمل للفترة 2020 - 2021 لتنفيذ إطار التعاون الإستراتيجي 2019 - 2021 ، على الرغم من وضعها خلال العام وبطريقة "خفيفة" (الأنشطة غير مدرجة)، جعلت من الممكن تحديد المنتجات المشتركة وأوجه التكامل (16 منت جا مشتركا) و تشكيل أساس لتقييم التقدم المحرز في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في الجزائر فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

ومن الأمثلة الملموسة الأخرى للتنسيق بين الوكالات هو تطوير التحليل القطري المشترك الذي أعقب عملية تشاور معمق مع مختلف الشركاء، وقد أتاح هذا التمرين تطوير فهم مشترك لتحديات التعافي الاجتماعي والاقتصادي ومجالات التنمية المستدامة المتخلفة عن الركب أو المعرضة لخطر التراجع والمشاكل الهيكلية للبلد، كما عزز كذلك العمل الجماعي المشترك بين الوكالات، مما أدى إلى زيادة تبادل البيانات والمعلومات وكذلك تحديد تسريع أولويات التنمية المستدامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أتاح التنسيق حول دعوات تمويل الصندوق الاستئماني على مستوى المقر صياغة العديد من المبادرات التحفيزية المشتركة، وهذا يتعلق بالاقتراح المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتمويل أهداف التنمية المستدامة لإظهار تأثير إطار تمويل متكامل للقطاعات النموذجية والدعم الهيكلي لإدارة الديون. صاغت منظمة الأغذية والزراعة واليونيدو مبادرة مشتركة لتحويل النظم الغذائية ونماذج الاستثمار في الزراعة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وضعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان اقترا حا تحفيزي ا لحلول مبتكرة لتمويل الطفولة. ولدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، أعدت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان اقترا حا مشتر كا مع وزارة التضامن الذي ينتظر التمويل من الصندوق الاستئماني لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تم تكثيف العمل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين خلال عام 2020، بشكل رئيسي بتنسيق من المجموعة الموضوعاتية للنوع الاجتماعي التي تضم جميع الوكالات المقيمة، وأسفر عن العديد من الإنجازات:

التقييم الذاتي لبطاقة قياس الأداء الخاصة بفريق الأمم المتحدة القطري - خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين: تعد لوحة القيادة أداة شاملة وموحدة للأمم المتحدة لتقييم فعالية الفرق القطرية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، هذا وأسفرت العملية عن عدد من التوصيات لتعزيز عمل الفريق القطري المعني بالمساواة بين الجنسين، داخليا وكذلك في البرمجة المشتركة.

بالنسبة لعام 2020، مثلت النساء 48 ٪ من الموظفين الوطنيين و 50 ٪ من الموظفين الدوليين في لمنظومة الأمم المتحدة في الجزائر.

المنتجات التحليلية المشتركة في مجال النوع الاجتماعي:

أجرت منظومة الأمم المتحدة العديد من التحاليل حول المساواة بين الجنسين في سياق وباء كوفيد 19، لاسيما فيما يتعلق بالأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع وإيلاء اهتمام خاص للمرأة في تنوعها والفئات السكانية الرئيسية والضعيفة مثل النساء المهاجرات واللاجئات والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وقد ساهمت هذه التحاليل التي تم تطويرها على أساس التحقيقات الافتراضية ومجموعات التركيز التي تم تنظيمها بالتعاون مع المجتمع المدني في فهم المشكلة، لاسيما فيما يتعلق باحتياجات الرعاية وإستراتيجيات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وستوجه وترشد الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عن هذا العمل السبل التالية للتدخل والتعاون في منظومة الأمم المتحدة.

وضع فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز خطة مشتركة لدعم الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وكان الهدف من الأنشطة المنفذة هو توفير الدعم التحفيزي للتدخلات مع المجتمع المدني الذي يعمل مع الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من حيث بناء القدرات لتعبئة الموارد، واستمرار خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن وضع وثائق معيارية بشأن الابتكار في العلاج وحقوق الإنسان.

طورت منظومة الأمم المتحدة المرحلة الثانية من البرنامج المشترك لتسريع تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة والذي يضع خبرة 10 وكالات في دعم اللجنة الوزارية لأهداف التنمية المستدامة. يهدف البرنامج إلى دعم عمليات مثل التخطيط المتكامل، التمويل ورصد أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج "الحكومة بأكملها، والمجتمع بأسره" الضروري للتنفيذ الناجح لأجندة 2030، من خلال استهداف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وصناع القرار من بين آخرين.

بناء على إنجازات المرحلة الأولى، يقترح هذا البرنامج مبادرات في مجالات الاتصال الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة؛ إعداد الميزانية لأهداف التنمية المستدامة؛ إنشاء منصات للتنسيق والحوار مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ تعزيز النظام الإحصائي لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتحديد المسرعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبصرف النظر عن البرنامج المشترك لأهداف التنمية المستدامة، تمت صياغة ثلاثة مشاريع مشتركة أخرى في عام 2020 :

(i) تعزيز ريادة الأعمال النسائية مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيدو في انتظار التمويل؛ (ii) دعم مكافحة العنف ضد المرأة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال واستهداف جوانب الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك تحسين المساعدة للضحايا، والآخر الذي يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة من خلال ريادة الأعمال، (iii) إقرار وتنفيذ الخطة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن تبليغ المخاطر وإشراك المجتمع المحلي والتي تعمل كأداة دعم لتعزيز السلوك الصحي ومنع انتشار المرض في البلد.

سهّل إنشاء شبكة للوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين تبادل المعلومات داخل فريق الأمم المتحدة القطري في هذا المجال. ومع ذلك، أبرزت نتائج التحقيقات التي أجراها مكتب المنسق الخاص لتحسين رد الأمم المتحدة على الاستغلال والاعتداء الجنسيين بعض نقاط الضعف داخل منظومة الأمم المتحدة في الجزائر من حيث معرفة الموظفين بسياسات الأمم المتحدة في هذا المجال و الحاجة إلى تدريب منتظم لجميع الموظفين. سيتم دمج التوصيات في خطة عمل PEAS لفريق الأمم المتحدة القطري.

وفي مجال الشباب، أولوية شاملة لإطار التعاون الإستراتيجي 2019 - 2021، واصلت المجموعة الموضوعاتية عملها التفكيري الداخلي قصد تغذية النهج المشترك والذي سيستخدم في تطوير مشروع مشترك يأخذ في الحسبان الأولويات والوطنية الخاصة بقضايا الشباب.

الاتصال المشترك:

ركزت مجموعة الاتصال المشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الجزائر إستراتيجية اتصالها في عام 2020 حول الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. على الرغم من القيود الصحية التي فرضها الوباء، أسفرت هذه الإستراتيجية عن تنفيذ خطة اتصال تتمحور حول (i) تعزيز الحوار العالمي الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة لبناء عالم أفضل حيث لا يتخلف أحد عن الركب. (عرض لافتة على موقع وكالة الأنباء الجزائرية تقود إلى موقع الدراسة الاستطلاعية)، (ii) حملة الملصقات والترويج لأهداف التنمية المستدامة و '' والذكرى 75 للأمم المتحدة على الحافلات في العاصمة الجزائر وإضاءة برج بنك الخليج العربي كجزء من الشراكة مع القطاع الخاص،(iii) تعيين شيرين عبدلاوي، لاعبة جودو شبه أولمبية وقصة نجاح للشابات الجزائريات في عالم الرياضة كسفيرة للأمم المتحدة للنوايا الحسنة في الجزائر،(iv) تكييف نشيد # UN75 مع النوتات الجزائرية النموذجية من خلال عزفها من قبل موسيقيين من المعهد العالي الوطني للموسيقى بالأدوات التقليدية، (v) تنظيم جلسة نمذجة للأمم المتحدة (MUN FOR UN75) حول المستقبل البازغ للتكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على كوكبنا (vi) سلسلة من مقاطع الفيديو "الأمم المتحدة هي نحن" حول أهمية المنظمة التي عرفت مشاركة السلك الدبلوماسي وأعضاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ورؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة.

عمليات

طورت مجموعة عمليات منظومة الأمم المتحدة في الجزائر إستراتيجيتها لتشغيل الأعمال (BOS) للفترة 2021 - 2022 والتي تقوم على تجميع 18 خط من الخدمات التشغيلية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإستراتيجية إلى ترشيد ما يقارب 992 ألف دولار أمريكي من تكاليف التشغيل الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة، وسيأتي الجزء الأكبر منها من الإدارة المشتركة للمباني.

كما ينبغي أي ضا ملاحظة التحسينات الكبيرة في جودة الخدمات على مستوى الإدارة والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دعم موظفي الأمم المتحدة خلال أزمة كوفيد 19:

أتاح إنشاء فريق عمل كوفيد 19 المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة للتحضير والاستجابة لاحتياجات موظفي منظومة

الأمم المتحدة تحقيق النتائج التالية: (i) تطوير ورصد تنفيذ خطة الطوارئ، (ii) التدريب ورفع مستوى الوعي حول وسائل منع انتقال فيروس كوفيد 19 وتزويد الموظفين بمجموعات معدات الوقاية الشخصية، (iii) تحديد ومراقبة الموظفين المتأثرين بالمرض، (iv) تطعيم الموظفين المعرضين لخطر الإصابة بالأنفلونزا الموسمية. تم توقيع اتفاقية مع معهد باستور الجزائر لضمان توافر اختبارات PCR لموظفي الأمم المتحدة وعائلاتهم.

اشترى فريق الأمم المتحدة القطري اثنين من أجهزة الأكسجين لتلبية احتياجات الرعاية العاجلة لموظفي الأمم المتحدة وعائلاتهم المتضررين من كوفيد 19.

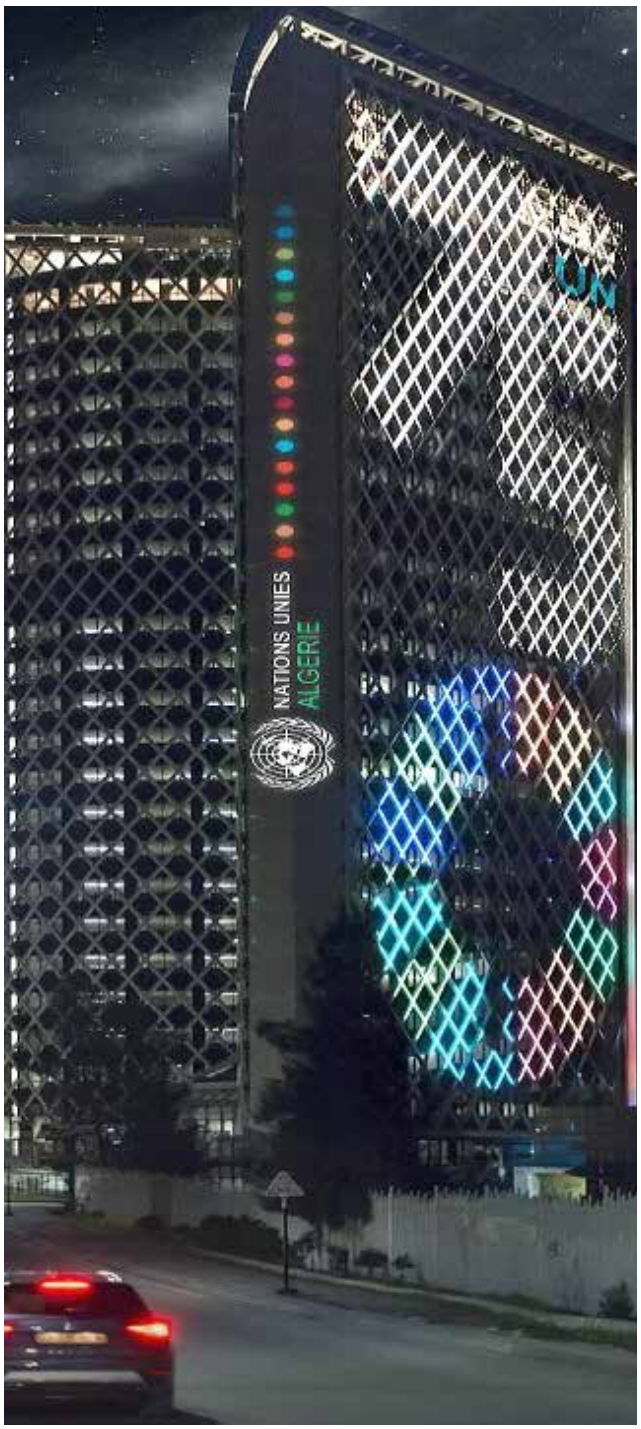

VII. لمحة وتعبئة الموارد

تميز عام 2020 بتعبئة استثنائية للموارد من قبل الأمم المتحدة في الجزائر: 60 مليون دولار لحالة الطوارئ الصحية و 55 مليون دولار للعمل الإنساني ودعم اللاجئين / المهاجرين و 33 مليون دولار لبرامج التنمية بصرف النظر عن كوفيد 19 .

الأموال التي تمتع بئتها في إطار التعاون (2020)

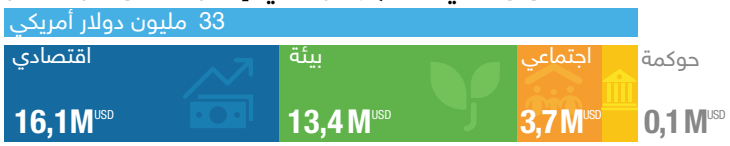

نسبة النفقات بالنسبة للمحاور الإستراتجية

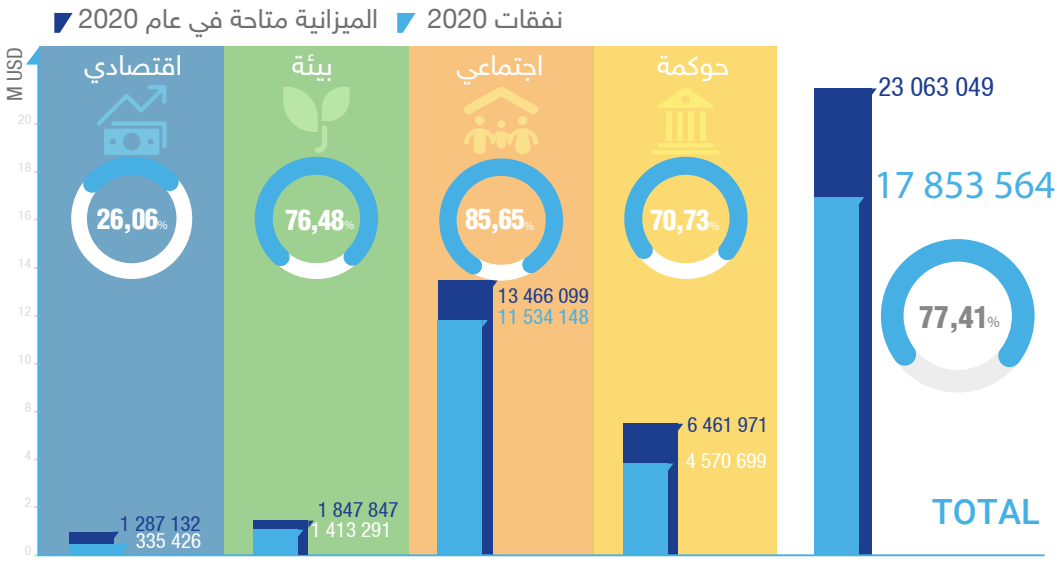

$17M

مبلغ النفقات المتعلقة بانشطة التنمية سنة 2020

معدل إنفاق الميزانية للعمل الإنساني

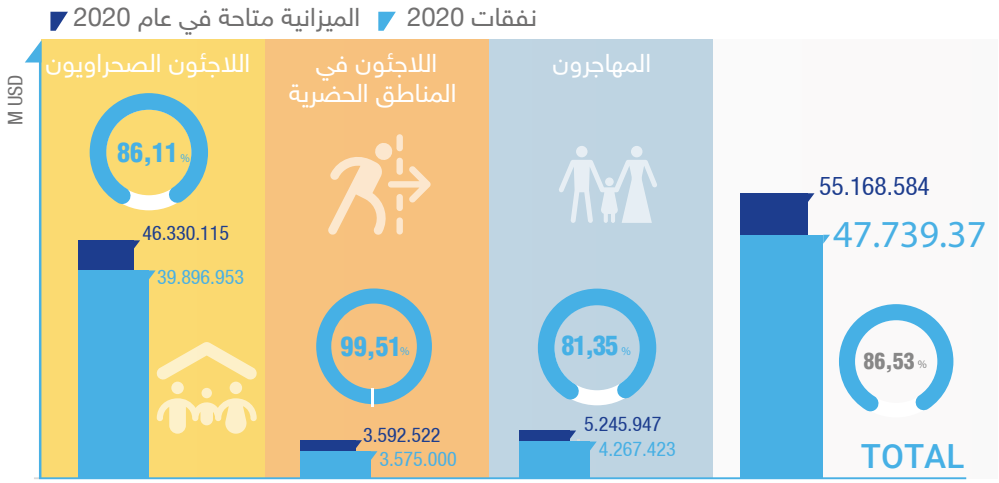

$47M

مبلغ النفقات المتعلقة بالعمل الإنساني سنة 2020

تعزيز النهج المشترك وروح إصلاح الأمين العام للرد على كوفيد 19 :

تم دعم النهج المشترك للوكالات من قبل سفارة الأراضي المنخفضة التي قامت بتعبئة التمويل حول ثلاث مواضيع: الصمود والايكولوجيا المعززين في مخيمات اللاجئين الصحراويين (برنامج الأغذية العالمي، اليونيسيف)، دعم مناهضة العنف ضد النساء (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة- صندوق الأمم المتحدة للسكان)، تعزيز المشاركة المجتمعية في مجال الوقاية من كوفيد 19 (المنظمة العالمية للصحة – اليونيسيف). من إجمالي 1 مليون دولار أمريكي من بينها 475000 دولار أمريكي اختارت الأراضي المنخفضة دعم تنفيذ إصلاح منظومة التنمية للأمم المتحدة التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2020.

VII . أهدافنا في سنة 2021

تشرع منظومة الأمم المتحدة في سنة 2021 في السنة الأخيرة من طور تنفيذ الإطار الحالي للتعاون الإستراتيجي (2019 – 2021)، وعليه، خلال هذه السنة ستعكف منظومة الأمم المتحدة كليا على إعداد إطار تعاون "جيل جديد")إطار تعاون الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" للفترة من 2022 إلى 2026 ، راسخ في أجندة 2030 ، يتعين على الإطار الجديد للتعاون المساهمة في تسريع التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتلبية الأولويات الوطنية للتنمية في الجزائر على النحو المبين في مخطط عمل الحكومة 2020 - 2024، وخلال سنة 2021، ستقوم منظومة الأمم المتحدة بالتشاور مع شركائها بتحديد مجموعة جديدة من الأولويات الإستراتيجية قصد مجابهة التحديات الشاملة التي تم الكشف عنها في التحليل المشترك القطري.

وبالتوازي مع هذا، سيتم مواصلة تخصيص جهود منظومة الأمم المتحدة للرد الصحي على الجائحة، وخاصة التخفيف من حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته أزمة كوفيد 19.

وسيكون قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد 19 في صلب انشغالات منظومة الأمم المتحدة وستسمح نتائج التحقيق الميداني لمنظومة الأمم المتحدة باقتراح دعم – مشورة قائم على الأدلة من أجل تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي للحكومة، وتتواصل الإجراءات والبرامج التي تم مباشرتها من أجل تعزيز صمود الفئات الهشة من خلال عدة مواضيع، لاسيما تلك ذات الصلة بحماية أولئك الأكثر ضعفا وتطوير ريادة أعمال الشباب والنساء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن هذا المنظور، تسعى منظومة الأمم المتحدة للعمل على مستوى تنمية المهارات وكذلك آليات الإدماج والتوجيه لخلق أنشطة جديدة، لاسيما في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الدائري الأخضر.

الأمم المتحدة
الجزائر